

Distr.
GENERAL

TD/386
18 February 2000
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة العاشرة

بانكوك، ١٢-١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠

خطة العمل

BKK.00-365
(A) GE.00-70207

المحتويات

الفصل	المحتويات
أولا -	استراتيجيات التنمية في عالم متزايد الترابط: تطبيق دروس الماضي لتحويل العولمة إلى أداة فعالة لتنمية جميع البلدان وجميع الشعوب
١ - ١٠٢	
١ - ٩	ألف - تقييم أثر العولمة على التنمية
١٠ - ٣٥	باء - تقييم المبادرات والتطورات الدولية الرئيسية
١٠ - ١٦	'١' جولة أوروغواي
١٧ - ٢٢	'٢' برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات
٢٣ - ٣١	'٣' أقل البلدان نموا
٣٢ - ٣٤	'٤' تخفيف عبء الدين
٣٣	مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
٣٤	صفقات الإنقاذ المالي
٣٥	'٥' مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية
	جيم - تدابير ومبادرات يتعين أن يتخذها المجتمع الدولي لضمان النجاح في
٣٦ - ١٠٢	إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي
٣٧ - ٤٩	'١' التمويل والاستثمار
٣٨ - ٤٠	المساعدة الإنمائية الرسمية
٤١ - ٤٦	الديون
٤٧ - ٤٩	الاستثمار
٥٠ - ٧٧	'٢' التجارة الدولية
٥٠ - ٥١	تحرير التجارة
٥٢ - ٥٩	اتساق السياسة العامة
٦٠ - ٦٣	المعاملة الخاصة والتفاضلية
٦٤ - ٦٨	السلع الأساسية
٦٩ - ٧٠	المنافسة
٧١ - ٧٤	الخدمات
٧٥ - ٧٧	التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والتكامل الاقتصادي ..
٧٨ - ١٠٢	'٣' مسائل أخرى تتعلق بالتنمية
٧٨ - ٨٢	تنمية المشاريع

المحتويات (تابع)

الفصل	المحتويات (تابع)
٨٩ - ٨٣	نقل التكنولوجيا والمعرفة الفنية
٩٩ - ٩٠	خدمات دعم التجارة
١٠١ - ١٠٠	تنمية الموارد البشرية
١٠٢	التعاون بين بلدان الجنوب
١٧١ - ١٠٣	ثانيا - مشاركة الأونكتاد
١١٣ - ١٠٧	ألف - العولمة والترابط والتنمية
١٢٨ - ١١٤	باء - الاستثمار والمشاريع والتكنولوجيا
١٢٢ - ١١٥	١' تحسين فهم دور الاستثمار الأجنبي المباشر، وبناء الطاقة التكنولوجية، وتدويل المشاريع
١٢٥ - ١٢٣	٢' تعزيز قدرة البلدان النامية على صياغة وتنفيذ سياسات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه، وعلى تعزيز الطاقات التكنولوجية ودعم تنمية المشاريع
١٢٥ - ١٢٣	٣' تحسين فهم القضايا الناشئة، بما في ذلك دور الترتيبات الدولية، لأغراض جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه، وتعزيز الطاقة التكنولوجية، وتشجيع تنمية المشاريع في اقتصاد عالمي آخذ في العولمة
١٢٨ - ١٢٦	جيم - التجارة الدولية
١٤٧ - ١٢٩	١' الوصول إلى الأسواق
١٣٢	٢' التجارة في الزراعة
١٣٣	٣' التجارة في الخدمات
١٣٥ - ١٣٤	٤' دعم البلدان النامية في المفاوضات المتعددة الأطراف والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية
١٣٦	٥' التكامل الإقليمي والنظام التجاري المتعدد الأطراف
١٣٨ - ١٣٧	٦' المعاملة الخاصة والتفاضلية
١٣٩	٧' قضايا المنافسة
١٤٣ - ١٤٠	

المحتويات (تابع)

الفقرات

الفصل

١٤٤	٨' تعزيز طاقات العرض في قطاعات السلع الأساسية والموجهة نحو التصدير
١٤٥	٩' تعزيز طاقات العرض في قطاعات المصنوعات والخدمات الموجهة نحو التصدير
١٤٦ - ١٤٧	١٠' التجارة والبيئة
١٤٨ - ١٦٠	دال - الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة وتنمية الموارد البشرية
١٥٠ - ١٥٢	١' تيسير التجارة والنقل
١٥٣	٢' الجمارك
١٥٤	٣' الأعمال المصرفية والتأمين
١٥٥	٤' الخدمات اللازمة للمشاريع البالغة الصغر
١٥٦ - ١٥٨	٥' التجارة الإلكترونية
١٥٩ - ١٦٠	٦' تنمية الموارد البشرية
١٦١ - ١٦٣	هاء - أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة
١٦٤ - ١٦٩	واو - التعاون التقني
١٧٠	زاي - الآلية الحكومية الدولية
١٧١	حاء - التنفيذ

أولا - استراتيجيات التنمية في عالم متزايد الترابط: تطبيق دروس الماضي لتحويل العولمة إلى أداة فعالة لتنمية جميع البلدان وجميع الشعوب

ألف - تقييم أثر العولمة على التنمية

١- تتيح العولمة والترابط فرصا جديدة لنمو الاقتصاد العالمي وتحقيق التنمية وذلك، من خلال زيادة تحرير التجارة والإنجازات في ميدان التكنولوجيا. واقترن تسارع خطى العولمة في أوائل التسعينات بتوقع تسارع النمو والتنمية القائمين على قوى السوق العالمية وثبات استدامتهما وتوسيع نطاق تقاسمهما عما كان عليه الأمر في الماضي. ولكن النتائج المسجلة كانت متباينة. فقد استطاع بعض البلدان التكيف بنجاح مع التغيرات والاستفادة من عملية العولمة، وذلك بفضل أمور منها استراتيجيات التصدير واستيعاب الاستثمار الأجنبي المباشر. بيد أن العديد من البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، لم تتمكن من تحقيق زيادة كبيرة أو مستمرة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على مدى العقود الثلاثة الأخيرة. ومع أن دور العوامل الداخلية ساهم في هذه النتيجة إلا أنه يبدو واضحا أن البيئة الدولية لم تكن مواتية دائما للجهود الإنمائية لهذه البلدان. فهناك فجوة واسعة في الدخل بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية بل وداخل البلد الواحد في أحيان كثيرة. وعلى الرغم من أن العولمة تثير مشاكل خطيرة تهدد بزعة الاستقرار وبالتهميش، أظهرت التجربة حتى الآن أن العولمة تتيح آفاقا جديدة لإدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي.

٢- وهناك سلسلة من الأزمات المالية التي أثرت في الاقتصاد العالمي في التسعينات. والأمر الذي بات واضحا بصفة خاصة من خلال الأزمة الآسيوية هو أن البلدان النامية، حتى تلك التي حققت نموا سريعا، لا تزال معرضة للتأثر السريع، وأن الآليات الدولية القائمة لم تكن فعالة تماما في معالجة الأزمة. وبالإضافة إلى ذلك، كان للعدوى الناجمة عن الأزمة أثر سلبي على التجارة الدولية في العالم كله. وعلى التنمية الاقتصادية في العديد من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. ولئن كانت هناك دلالات على أن الانتعاش قد أخذ يشق طريقه، فلم تنزل الآثار الاجتماعية المترتبة على الأزمة قائمة.

٣- وثمة إدراك متزايد بأن استراتيجيات التنمية التي اعتمدت مؤخرا بتشجيع من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف أساسا تتطوي على قيود تحد من عملية التنمية، وينبغي تكييف هذه الاستراتيجيات، إلى جانب تكييف بعض السياسات الداخلية، مع الأوضاع العالمية المتغيرة. ومن أجل مساعدة البلدان النامية في منع وتخفيف أية آثار سلبية تنجم عن عملية العولمة الاقتصادية والمالية، ولمساعدتها في جني ثمار هذه العملية والتعامل مع تحدياتها وفرصها، يتعين أن يقوم المجتمع الدولي بمراجعة وبلورة الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية، أخذا في اعتباره الأبعاد الاجتماعية والإنسانية والبيئية للتنمية.

٤- وتظل العولمة تشكل قوة تكمن فيها عناصر القدرة والدينامية لتحقيق النمو والتنمية. فالعولمة يمكن أن تحسن الأداء الإجمالي لاقتصادات البلدان النامية عن طريق إتاحة فرص جديدة في الأسواق أمام صادراتها، وتشجيع نقل المعلومات والمهارات والتكنولوجيا، وزيادة الموارد المالية المتاحة لأغراض الاستثمار في الأصول المادية وغير المادية. وإن تحقيق أقصى الفوائد من عملية العولمة يتطلب سياسات وطنية سليمة تجد ما يدعمها في بيئة عالمية مواتية وفي التعاون الاقتصادي الدولي. كما أنه يتطلب قيام المجتمع الدولي بمعالجة حالات الاختلال واللاتناسب في الاقتصاد الدولي. وثمة حاجة أيضا إلى بذل جهود ثنائية ومتعددة الأطراف لحماية السكان الضعفاء، ولا سيما خلال أوقات الأزمات الاقتصادية. وينبغي تقاسم ثمار العولمة في نطاق أوسع بين البلدان وداخلها، إذ ليست هناك عملية آلية تمكن من تقريب مستويات الدخل في البلدان النامية من مستويات الدخل في البلدان المتقدمة.

٥- وقد أدت الوتيرة السريعة لعملية التحرير المالي في بعض الحالات إلى فصل التمويل والاستثمار عن التجارة الدولية إلى حد كبير، وأفضت إلى تقلب شديد في التدفقات الرأسمالية. وقد أسفر ذلك عن إضعاف قدرة بعض البلدان النامية على إدارة عملية اندماجها في الاقتصاد العالمي إدارة فعالة. ويلزم أن يقوم المجتمع الدولي بمعالجة الآثار المترتبة على هذا التقلب.

٦- ومع أن تحرير التجارة قد ولد قدرا من النمو، فلا يزال هناك مجال لمزيد من الانفتاح في العديد من المجالات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة للبلدان النامية. ومن شأن وجود سوق تنافسية وغير تمييزية تعمل بكفاءة أن يمثل مساهمة هامة في تحقيق التنمية. ولم تشهد أسواق العمل نفس القدر من الانفتاح الذي سجلته أسواق رأس المال. ولكي يتسنى لعملية العولمة أن تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، فيكون التعاون الدولي المكثف وقيام البلدان ذاتها ببذل جهود وطنية وإقليمية من الأمور الجوهرية للتصدي بفعالية للعوامل المحلية والخارجية المسببة للتخلف. ومع مراعاة الظروف الخاصة بالبلدان النامية، يمكن لعملية التحرير أن تؤدي إلى تحسين القدرة التنافسية الدولية لهذه البلدان وإلى تعزيز نموها.

٧- والديمقراطية، وسيادة القانون، وممارسة الحكم والإدارة ممارسة تتسم بالشفافية وتقوم على المساواة، بما في ذلك مكافحة واستئصال الفساد - وهو ظاهرة عالمية تؤثر في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء - كلها أسس لا غنى عنها من أجل تحقيق تنمية مستدامة يشكل الناس محورها. ويجب تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي يشكل الحق في التنمية جزءا لا يتجزأ منها. وقد أثبت الاستقرار الاقتصادي الكلي أنه عنصر هام من عناصر تحقيق النمو الاقتصادي وتخفيف الفقر.

٨- ويلزم أن تتضمن السياسات والبرامج منظورا يراعي نوع الجنس بغية المساهمة في تمكين المرأة ولتحقيق المساواة بين النساء والرجال في جميع قطاعات الاقتصاد. والسياسات الاجتماعية، وبخاصة التعليم الذي يشمل تعليم الفتيات، فضلا عن السياسة الصحية وشبكات الأمان الاجتماعي، تعود بمنافع عظيمة من حيث النمو.

٩- ونعيد تأكيد الفقرة ٨٤ من وثيقة ميدراوند "شراكة من أجل تحقيق التنمية". وتعتبر الصحة الجيدة وبلوغ الهدف المتمثل في نشر التعليم الأساسي من اللبنات الأساسية في عملية التنمية ولا غنى عنهما في مجال الحد من الفقر ونواحي اللامساواة. ويجب أن تراعي السياسات الآثار المترتبة على العولمة في متطلبات التنمية الأساسية.

باء - تقييم المبادرات والتطورات الدولية الرئيسية

'١٠' جولة أوروغواي

١٠- أسفرت جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف عن تحسينات في سبل الوصول إلى الأسواق وفي ضمان هذا الوصول بالنسبة للسلع والخدمات على السواء. وبالإضافة إلى ذلك، فإن آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية تزود البلدان الأعضاء في المنظمة، من حيث المبدأ، بوسيلة طعن فعالة للدفاع عن حقوقها في الوصول إلى الأسواق. وفضلاً عن ذلك، وفي إطار عملية التحرير العامة، اتخذ العديد من البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، بما فيها العديد من البلدان النامية، تدابير مستقلة أسهمت مساهمة إيجابية في عملية التحرير هذه.

١١- بيد أن مفاوضات جولة أوروغواي ركزت على تحقيق تحرير التعريفات الجمركية ولكنها تركت رفع التعريفات إلى الذروة وتصعيدها في حالة عدد كبير من المنتجات، بما في ذلك المنتجات التي تتسم بالأهمية للبلدان النامية. وعلاوة على ذلك، فإن فرض الحصص التعريفية في القطاع الزراعي وغير ذلك من التدابير غير التعريفية ظهر في عدد من التعريفات العالية، مع عدم إتاحة فرص الوصول إلى الأسواق في العديد من القطاعات إلا ضمن حدود الحصص التعريفية. ويخضع قطاع المنسوجات والملابس الذي يتسم بأهمية حيوية لكثير من البلدان النامية لقيود كمية منخفضة حتى عام ٢٠٠٥، وبذلك تكون أكثر المراحل فائدة في عملية تحرير الحصص القائمة هي آخر المراحل.

١٢- وقد أرست اتفاقات جولة أوروغواي المتصلة بالمعايير الصحية ومعايير الصحة النباتية والحواجز التقنية التي تعترض سبيل التجارة مجموعة من القواعد التي يقصد بها منع استخدام تلك المعايير كعقبات أمام التجارة.

١٣- وقد أدى تحسن سبل الوصول إلى الأسواق وزيادة النفاذ إليها نتيجة لجولة أوروغواي، فضلاً عن عوامل اقتصادية أخرى، إلى تزايد طلبات المنتجين المحليين في العديد من البلدان لتوفير "سبل انتصاف تجاري" في شكل تدابير طوارئ، تشمل الضمانات، ورسوم مكافحة الإغراق، والرسوم التعويضية. ونشط العديد من البلدان في تطبيق قوانين مكافحة الإغراق، فضلاً عن تطبيق تدابير تجارية أخرى في مجالات من قبيل قواعد المنشأ. وكان من أشد القطاعات تأثراً قطاعات المعادن واللدائن والمنسوجات والملابس والأحذية وأغطية الرأس.

١٤- وقد أقرت جولة أوروغواي اتفاقات من بينها تلك التي تتعلق بالإعانات والتدابير التعويضية، وبجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، وبتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة. والأحكام التي وردت في هذه الاتفاقات وتقضي بمعاملة البلدان النامية معاملة خاصة وتفاضلية بحاجة إلى التنفيذ والتطبيق الكاملين. وقد دلت التجربة فيما يتعلق بتنفيذ بعض هذه الاتفاقات حتى الآن على أن هناك مشاكل قائمة ومحتملة بالنسبة للبلدان النامية، وهي مشاكل ينبغي تحليلها.

١٥- ويوفر الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات إطاراً مفيداً جداً بالنسبة لعملية التحرير، وبخاصة من خلال هيكله المرن الذي يتيح للبلدان أن تنفذ عملية التحرير بالسرعة التي تستطيع هي أن تدير بها، وبما يتوافق مع حالتها الإنمائية. وينص هذا الاتفاق صراحة على أن أحد أهدافه يتمثل في تيسير وزيادة مشاركة البلدان النامية في تجارة الخدمات. غير أن درجة تعهد البلدان بالتزامات فتح إمكانية الوصول إلى الأسواق بشأن تجارة الخدمات تتفاوتت تفاوتاً كبيراً من قطاع لآخر ومن وسيلة توريد لأخرى؛ وقد تم التركيز على شروط التواجد التجاري للوصول إلى الأسواق، لا على تنقل مقدمي الخدمات بوصفهم أشخاصاً طبيعيين. كما تفاوضت البلدان على إعفاءات من شرط الدولة الأولى بالرعاية بموجب الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات وأرفقتها كقوائم إعفاءات بهذا الاتفاق. وهكذا يظل المجال فسيحاً لزيادة التحرير في مجموعة من قطاعات الخدمات، ولا سيما تلك التي تتسم بأهمية خاصة للبلدان النامية.

١٦- ولقد أدى نظام الأفضليات المعمم دوراً هاماً في توفير فرص الوصول إلى الأسواق على أساس تفضيلي لصالح العديد من البلدان النامية، وهو لا يزال يشكل أداة مهمة يمكن أن تتم بها زيادة تحرير سبل الوصول إلى الأسواق أمام العديد من البلدان النامية، رغم التآكل في هامش الأفضليات نتيجة التخفيضات التعريفية التي استندت إلى شرط الدولة الأولى بالرعاية. ويستفيد العديد من البلدان النامية من ترتيبات تفضيلية خاصة مثل اتفاقية لومي ومبادرة حوض البحر الكاريبي.

٢٠ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات

١٧- كان الهدف الرئيسي من برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات هو التعجيل بتحول الاقتصادات الأفريقية وتكاملها وتنويعها ونموها، وخفض حساسيتها للصدمات الخارجية، وتعزيز الاعتماد على الذات والدينامية، وجعل عملية التنمية تنبع من الداخل. وفي استعراض منتصف المدة الذي أجري عام ١٩٩٦ لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، اعترفت الجمعية العامة بالتقدم الذي أحرزه العديد من البلدان الأفريقية في مجال الإصلاح والتكيف الاقتصادي، وفي تكثيف عملية إرساء الديمقراطية وتعزيز المجتمع المدني. ورغم هذه الجهود لا تزال أفريقيا تواجه مشاكل اقتصادية واجتماعية حادة. ورغم شتى المبادرات الجارية لصالح أفريقيا، لم يكتمل بعد تنفيذ العديد من الالتزامات التي تعهد بها المجتمع الدولي في إطار برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات. وتتعلق هذه الالتزامات بخفض ديون أفريقيا، وتأمين تدفقات كافية من الموارد، وإتاحة المزيد من فرص الوصول إلى الأسواق، والمساعدة على التنويع وبناء القدرات.

١٨- وقد أعيد مؤخراً تأكيد المبدأ القائل بأن تنمية أفريقيا تبقى بالدرجة الأولى مسؤولية البلدان الأفريقية تدعمها شراكة عالمية وتعاون دولي، وذلك في محافل منها مثلاً المؤتمر الدولي الثاني المعقود في طوكيو بشأن التنمية الأفريقية. وتم تشجيع الشركاء في التنمية على دعم جهود البلدان الأفريقية بالاستناد إلى هذا المبدأ.

١٩- ولا تزال متأخرات الديون المستحقة على البلدان الأفريقية تشكل عائقاً رئيسياً أمام تنميتها حيث تستأثر خدمة الديون بجزء كبير من إيراداتها، ولا تترك المجال للقيام باستثمارات وطنية في الهياكل البشرية والمادية الأساسية.

٢٠- ولا تزال بلدان أفريقية كثيرة تعتمد في حصائل صادراتها وتنميتها على عدد قليل من السلع الأساسية. وقد انخفضت أسعار السلع الأساسية في مجموعها انخفاضاً كبيراً منذ عام ١٩٩٨. ولذلك فإن الآمال في ارتفاع مستوى الادخار والاستثمار ضعيفة جداً. ورغم الجهود التي يبذلها عدد كبير من البلدان الأفريقية في مجال السياسة العامة بغية تحسين المناخ للاستثمار الخاص فقد بقيت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى معظم البلدان الأفريقية منخفضة. ويستمر اعتماد كثير من البلدان الأفريقية على المساعدة الإنمائية الرسمية لسد الثغرة التمويلية. بيد أن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية تمثل حالياً أقل من ٠,٢ في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لبلدان لجنة المساعدة الإنمائية، أي أنها تقل كثيراً عن الأرقام المستهدفة التي حددتها الأمم المتحدة. وهذا يظل يشكل مصدراً رئيسياً للقلق.

٢١- وبالإضافة إلى ذلك تستأثر الإغاثة المقدمة في حالات الطوارئ بسبب المشاكل الناجمة عن الأزمات الإنسانية بحصة متزايدة من ميزانيات المعونة.

٢٢- أما فيما يتعلق بمسألة الوصول إلى الأسواق، فإن الرسوم الجمركية التي تطبق على المنسوجات والملابس والأحذية في بعض أسواق البلدان المتقدمة ما زالت عالية وما زال نظام الحصص مطبقاً. وبالإضافة إلى التعريفات الجمركية، تشكل التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية وتنفيذها في بعض الحالات عائقاً أمام زيادة واردات المنتجات من أفريقيا. وعلى الرغم من التحسينات في بعض مخططات نظام الأفضليات المعمم، لا تزال هذه التحسينات غير كافية للوفاء باحتياجات أفريقيا. ولا تزال التدابير الاحتياطية الخاصة في المجال الزراعي تطبق إزاء الصادرات الأفريقية.

٣' أقل البلدان نمواً

٢٣- تضمن برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً التزاماً رسمياً بوقف وعكس اتجاه تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في أقل البلدان نمواً، ولكن الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى لعام ١٩٩٥ بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ برنامج العمل والاستعراضات اللاحقة التي أجراها مجلس التجارة والتنمية قد أظهرت بوضوح أن الالتزامات الواردة في برنامج العمل لم تنفذ بالكامل. وقد أثر ذلك، إلى جانب افتقار أقل البلدان نمواً إلى الملكية والمشاركة الكاملة في تصميم إصلاحات السياسة العامة، في تنفيذ هذه الإصلاحات وتأثيرها.

٢٤- وعلى المستوى الوطني، أعيقت تنمية أقل البلدان نمواً نتيجة لأوجه القصور في الهياكل الأساسية المادية وفي تنمية الموارد البشرية؛ وانخفاض مستويات تعبئة الموارد المحلية؛ ومواطن الضعف في تصميم وإدارة سياسة

الاقتصاد الكلي؛ والآثار الاقتصادية والاجتماعية الحادة للنزاعات المحلية أو الإقليمية التي يعاني منها عدد من أقل البلدان نمواً؛ وارتفاع معدل نمو السكان؛ وأداء مخيب للأمل عموماً في القطاع الزراعي والقطاع الريفي؛ وعدم القدرة على تحقيق الإدماج الكافي للمرأة في عملية التنمية بوصفها طرفاً فاعلاً كاملاً فيها ومستفيداً منها؛ والافتقار إلى السياسات والأطر القانونية والمؤسسية الملائمة لتشجيع تنظيم المشاريع الخاصة القائمة على روح المبادرة.

٢٥- ومما حد أيضاً من تنمية أقل البلدان نمواً تعرضها باستمرار للكوارث الطبيعية. فكلما وقعت الكوارث الطبيعية تركزت الجهود غالباً على توفير الإغاثة الفورية دون أن يتم دائماً التصدي بالكامل لمتطلبات تخفيف حدة الأثر السلبي للكوارث الطبيعية وإعادة البناء في الأجل الطويل.

٢٦- وظلت البيئة الخارجية التي تواجهها أقل البلدان نمواً صعبة بصورة عامة. إذ أن حصتها في التجارة العالمية منخفضة للغاية، ولا تزال اقتصاداتها سريعة التأثير بعدم استقرار أسواق السلع الأساسية. وتظل تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية تتسم بأهمية حاسمة لاستدامة نمو أقل البلدان نمواً وتمييزها. بيد أن تلك التدفقات استمرت في الانخفاض، وقليلة هي البلدان المانحة التي بلغت أو تجاوزت الأرقام المستهدفة المحددة من قبل الأمم المتحدة. ولا يزال عبء الدين الخارجي على أقل البلدان نمواً مرتفعاً على نحو يصعب تحمله إذ بلغ نحو ٩٠ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي مجتمعة.

٢٧- وأيد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن المبادرات المتكاملة لتنمية تجارة أقل البلدان نمواً الذي عقدته منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٧ الإطار المتكامل للمساعدة التقنية ذات الصلة بالتجارة، بما في ذلك لأغراض بناء القدرات البشرية والمؤسسية لدعم أقل البلدان نمواً في أنشطتها التجارية وأنشطتها ذات الصلة بالتجارة. على أن تنفيذ هذا الإطار قد سار ببطء. وللمضي قدماً بالعملية، ومع مراعاة أن العملية يجب أن تكون موجهة على أساس الطلب، ينبغي استخدام الموارد التي تتيحها الوكالات الست المعنية بما يتمشى ودور كل منها. كما أن ذلك ينبغي أن يكون متوافقاً مع خطة عمل سنغافورة التي اعتمدتها منظمة التجارة العالمية لصالح أقل البلدان نمواً ومستنداً إلى الاتفاقات القائمة المجسدة في مبادرة الإطار المتكامل لعام ١٩٩٧.

٢٨- وفي الاجتماع الرفيع المستوى وبعده، قدم عدد من البلدان المتقدمة والبلدان النامية شعارات بفرص الوصول إلى الأسواق والفرص التجارية المعروضة على أقل البلدان نمواً.

٢٩- وحددت الوثيقة "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية" التي اعتمدها الأونكتاد التاسع، أقل البلدان نمواً بوصفها مسألة تدرج في مختلف مجالات عمل الأونكتاد، وذكرت أن أقل البلدان نمواً ينبغي أن تحظى بالأولوية فيما يقدمه الأونكتاد من مساعدة. والأونكتاد هو أيضاً جهة وصل بالنسبة لأقل البلدان نمواً في منظومة الأمم المتحدة. ومما يدعو إلى الأسف أن النتائج لم تكن في مستوى التوقعات. ولم تعالج المشاكل الخاصة بأقل البلدان نمواً بالقدر الكافي من التكامل، ولم تحظ بالأولوية الكافية.

٣٠- وقد أنشئ الصندوق الاستئماني لصالح أقل البلدان نمواً في أوائل عام ١٩٩٧ لتيسير الشروع في تنفيذ أنشطة جديدة وتعزيز أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني لدعم هذه البلدان. وكان الرقم المستهدف الذي حدد للصندوق الاستئماني هو ٥ ملايين دولار أمريكي في السنة. وبلغت التبرعات التي قدمها ١٣ بلداً مانحاً - متقدماً ونامياً - قرابة ٥,٢ مليون دولار أمريكي حتى الآن. والمفروض أن يتواصل التماس التبرعات من أكبر عدد ممكن من البلدان، وأن يعتبر رفع التبرعات إلى أقصى حد جهداً جماعياً يشمل كل الدول الأعضاء في الأونكتاد، والجهات غير الحكومية الفاعلة مثل المنظمات غير الحكومية والمؤسسات والشركات الخاصة.

٣١- وسوف يكون مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً المقرر أن يستضيفه الاتحاد الأوروبي في بروكسل في عام ٢٠٠١ حدثاً رئيسياً ومناسبة هامة لتجديد الالتزام الجماعي للمجتمع الدولي بمساعدة أقل البلدان نمواً في جهودها الرامية إلى تحسين ظروفها الاجتماعية - الاقتصادية وتشجيع إدماجها في الاقتصاد العالمي تدريجياً.

’٤‘ تخفيف عبء الدين

٣٢- وفي مجال الديون، حدث تطوران رئيسيان في النصف الثاني من العقد: أولهما الشروع في مبادرة التصدي بطريقة شاملة لمشكلة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛ والثاني تعبئة صفقات انقاذ واسعة النطاق لصالح البلدان المدينة ذات الدخل المتوسط التي تواجه أزمات دفع.

مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

٣٣- في عام ١٩٩٦، وافق مجتمع المانحين الدولي على إطلاق مبادرة الديون الرامية إلى تنفيذ استراتيجية لتقاسم الأعباء فيما بين جميع الدائنين لخفض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى مستوى يمكن تحمله، ومن ثم إتاحة مخرج من عملية إعادة الجدولة. وقد وصلت أربعة بلدان (أوغندا وبوليفيا وغيانا وموزامبيق) اليوم إلى نقطة الاكتمال النهائية ولم تؤد عمليات إعادة الجدولة المتكررة للدين الثنائي للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون في الماضي إلى تخفيض كبير في مقدار الدين القائم. وإن توسيع برنامج البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، الذي اقترحه مؤتمر قمة كولونيا في حزيران/يونيه ١٩٩٩، وأقرته مؤسسات التمويل الدولية في نهاية أيلول/سبتمبر، يتصدى للحدود التي تضيق المبادرة السابقة فيتوخى تخفيف الديون تخفيفاً أعمق وأسرع وأوسع، كما يتوخى توسيع نطاق المبادرة.

صفقات الانقاذ المالي

٣٤- وليست هناك آلية للقيام بعملية واسعة النطاق في إعادة هيكلة الديون المستحقة على كثيرين من المقترضين الخاصين في القطاع المصرفي أو في قطاع الشركات لمجموعة كبيرة من المقرضين الأجانب، بمن فيهم حاملو السندات. وعولجت صعوبات السداد التي واجهتها البلدان المتضررة بالأزمات المالية التي شهدتها فترة التسعينات من

خلال قيام البلدان والمؤسسات الدائنة الرسمية بتعبئة صفقات من تدابير الإنقاذ أخذ حجمها يتزايد مع كل أزمة. وكانت هذه الصفقات الواسعة النطاق استكمالاً للجهود المحلية المبذولة للتغلب على مصاعب البلدان المدينة التي تعاني أزمات سيولة حادة.

٥' مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية

٣٥- ساهم عدد من مؤتمرات الأمم المتحدة الهامة على مدى العقد الأخير في زيادة الوعي بالتحديات الشاملة لعدة مجالات مثل البيئة والتنمية، والتنمية الاجتماعية، ونوع الجنس، وحقوق الإنسان، والموئل، والسكان والتنمية. واعتمدت خطط عمل شاملة، كما اعتمدت التزامات جماعية محددة من جانب المجتمع الدولي. ولم يتم بعد تنفيذ الكثير من هذه الالتزامات تنفيذاً كاملاً.

جيم- تدابير ومبادرات يتعين أن يتخذها المجتمع الدولي لضمان النجاح في إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي

٣٦- من التحديات الهامة التي تواجه المجتمع الدولي تأمين إدماج البلدان النامية، ومن بينها البلدان ذات الاقتصادات الضعيفة هيكلياً والصغيرة والسريعة التأثير، والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، في الاقتصاد العالمي السائر في طريق العولمة، والحد من مخاطر التهميش. ويجب تعزيز تماسك واتساق السياسات الاقتصادية الكلية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ويفرض الافتقار إلى منفذ إلى البحر، وهي مشكلة يزيد من حدتها البعد والعزلة عن الأسواق العالمية، قيوداً شديدة على مجمل جهود التنمية الاجتماعية - الاقتصادية التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية. كما أن البلدان النامية الجزرية، وبخاصة البلدان الصغيرة والنائية من بينها، تواجه قيوداً مماثلة.

١' التمويل والاستثمار

٣٧- أبرزت سلسلة من الأزمات، بما فيها الأزمة الآسيوية التي حدثت مؤخراً، الحاجة إلى دعم الجهود التعاونية الدولية لتحسين النظام المالي الدولي القائم بغية تفادي تجدد الأزمات وتوفير آليات أفضل لإدارة الأزمات وجعلها تيسر سبل التجارة والتنمية. وتشمل التحديات المنتظرة في مجال تعبئة الموارد الخارجية لأغراض التنمية، ما يلي: تعبئة مصادر معززة ومستقرة لتدفقات الاستثمار الدولي في اتجاه عدد أكبر من البلدان النامية المتلقية؛ وعكس اتجاه الانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية؛ وضمان تحديد أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية واستخدامها بشكل فعال كحافز للنمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة؛ وإيجاد حلول دائمة لمشاكل ديون البلدان النامية. ويكمن أحد التحديات المنتظرة أيضاً في دعم الإطار المحلي المناسب لاجتذاب الاستثمار الأجنبي، وتطوير هذا الإطار عند الضرورة. وفي مجال تعبئة الموارد الداخلية، يتطلب الأمر زيادة المدخرات المحلية وضمان كفاءة الأسواق المالية الوطنية.

المساعدة الإنمائية الرسمية

٣٨- ما زالت المساعدة الإنمائية الرسمية تشكل مورداً حاسماً للبلدان النامية. وبالتالي فإن انخفاض مستوى هذه المساعدة يثير قلقاً شديداً. وينبغي بذل جهود لمنع التنافس بين المساعدة المقدمة لمشاريع وبرامج التنمية وطلبات المساعدة الإنمائية الأخرى والمعونة المقدمة في حالات الطوارئ. كما أن انخفاض تجديد موارد الشبابيك التساهلية في المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف يشكل أيضاً مسألة تثير القلق. ويمكن للمساعدة الرسمية المحددة الأهداف والمتسقة بشكل جيد أن تستخدم لتعزيز الجهود في البلدان المتلقية من أجل خلق بيئة تمكينية لنشاط القطاع الخاص والاستثمار المحلي والأجنبي. وتعزيز السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وإقامة مؤسسات اقتصادية وقضائية فعالة تساهم في جودة المساعدة المقدمة. كما ينبغي أن تسهم المساعدة الإنمائية الرسمية، في جملة أمور، في إقامة الهياكل الأساسية المادية وبناء الطاقات.

٣٩- وقد أعرب عن قلق متزايد إزاء الحاجة الملحة للحد من الفقر في البلدان الفقيرة. وجددت البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التزاماتها بصدد وضع استراتيجية شراكة إنمائية تستهدف خفض عدد سكان العالم الذين يعيشون في حالة فقر مدقع بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. وينبغي تقريب حجم المساعدة الإنمائية الرسمية بالتدريج من بلوغ الهدف الذي حددته الأمم المتحدة بنسبة ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الصناعية للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية وبلوغ نسبة ٠,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لصالح أقل البلدان نمواً. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للمجتمع الدولي أن ينظر في إمكانيات اتخاذ مبادرات أكثر جرأة في هذا الميدان، يكون من أهدافها الإسهام في التنمية البشرية. وينبغي استخلاص الدروس أيضاً من الأمثلة الناجحة المتعلقة بتوجيه المعونة الرسمية بغرض تشجيع تعبئة المزيد من الموارد الرسمية لأغراض التنمية واستخدامها الفعال.

٤٠- ومن الأساسي السهر على أن يكون للموارد القائمة لأغراض التنمية أثر أفضل على التنمية. وإن الجهود التي بذلتها مؤخراً البلدان المانحة الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لرفع القيود عن مساعدتها الإنمائية الرسمية للاستجابة على نحو أفضل لاحتياجات التنمية الوطنية هي جهود مشجعة. وينبغي مواصلة الجهود لرفع القيود عن المساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً.

الديون

٤١- تمثل مشاكل الديون عقبة خطيرة تعترض تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فارتفاع أعباء خدمة الدين يحرم البلدان النامية المدينة من الموارد اللازمة لبناء أساس تنافسي للتنمية الاقتصادية وإنشاء هياكل أساسية اجتماعية ومادية قوية. وقد اشتدت حدة مشاكل ديون البلدان الفقيرة في أعقاب الأزمة المالية العالمية. وبالتوازي مع

ذلك تعرضت البلدان ذات الدخل المتوسط التي تستطيع الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية للتأثر مراراً بالأزمات المالية.

٤٢- وينبغي لتخفيف عبء الدين أن يشكل جزءاً من إطار شامل يضمن عدم مواجهة البلدان المدينة للمتأخرات من جديد وذلك بإزالة الأسباب الهيكلية للمديونية. ولا بد للدول المانحة الآن من إعطاء أفقر أعضاء المجتمع الدولي إمكانية تحقيق انطلاقة جديدة. والمبادرة التي اتخذها مؤتمر قمة كولونيا من أجل إتاحة تخفيف أعباء الديون على نحو أسرع وأعمق وأوسع نطاقاً لصالح أشد البلدان فقراً هي مبادرة مشجعة إلى حد كبير.

٤٣- وسوف تؤدي التعزيزات المقترحة في مؤتمر قمة كولونيا لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والتي أيدتها في وقت لاحق اجتماع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ إلى ربط تخفيف عبء الدين بالتخفيف من حدة الفقر وتمكن البلدان المدينة من توجيه المدخرات في إطار الميزانية نحو الإنفاق الاجتماعي. وقد دعا مؤتمر قمة كولونيا كل الدائنين الثنائيين إلى التنازل عن كل الديون الميسرة المستحقة على البلدان المؤهلة من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ويمكن إتاحة تخفيف أسرع للدين عن طريق التدفق النقدي المبكر ("التخفيف المؤقت") والسماح بالتخفيض المبكر للأصول.

٤٤- وفيما يتعلق بالديون الأفريقية، تحتاج هذه المشكلة المعقدة والهامة إلى المزيد من النظر. ويلزم إيلاء العناية المتواصلة لعملية تحديد سبل ووسائل تحسين الحالة والتصدي لأسباب المديونية في البلدان الأفريقية حتى تكرر هذه البلدان المزيد من مواردها للاحتياجات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم. وفي هذا السياق، قد يرغب المجتمع الدولي في النظر في سبل ووسائل تحديد القسط من الدين الذي يُقِيم بوصفه متعذر الدفع ليتخذ الدائنون إجراء بشأنه.

٤٥- وفي حالة البلدان ذات الدخل المتوسط التي تواجه أزمة سيولة حادة، تمت تعبئة صفقات إنقاذ مالي كبيرة تسمح للبلدان المدينة بمواجهة التزامات ديونها القصيرة الأجل. وفي حين أن نادي باريس يتيح إطاراً لإعادة جدولة الديون الثنائية الرسمية بينما يتيح نادي لندن إطاراً لإعادة تشكيل القروض المصرفية المجمعة، لم يتم إنشاء إطار واضح لإعادة هيكلة الديون يساعد هذه البلدان على التفاوض حول إعادة هيكلة سريعة للديون مع الجهات الخاصة الدائنة لها، وبخاصة حاملو السندات. وهذه المشكلة المعقدة تحتاج إلى مزيد من البحث.

٤٦- وتمثل قدرة كل البلدان، ولا سيما البلدان النامية، على إدارة التزاماتها المتعلقة بالديون مسألة هامة: وينبغي تشجيع مساعدة هذه البلدان لتمكينها من القيام بذلك بفعالية وكفاءة.

الاستثمار

٤٧- اتسمت تعبئة الموارد الخارجية لأغراض التنمية في التسعينات بعملية خصخصة متزايدة لتدفقات الموارد إلى البلدان النامية. وازدادت تدفقات الاستثمار الدولي بمعدل أسرع من الانتاج العالمي والتجارة العالمية منذ أوائل الثمانينات. ونتيجة لذلك، برز الاستثمار الدولي، وبوجه خاص الاستثمار الأجنبي المباشر، كقوة من القوى المحركة في الاقتصاد العالمي، فأسهم لا في تكامل الأسواق وحسب، بل أسهم أيضاً وبشكل متزايد في تكامل نظم الانتاج الوطنية. وقد تغير تكوين تدفقات رأس المال، حيث مثل الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمار الحوافظ المالية الأجنبية أكبر الأنصبة في مجموع تدفقات الموارد الصافية إلى البلدان النامية. ومنذ عام ١٩٨٠ زاد مقدار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية زيادة كبيرة، غير أن هذه التدفقات قد تركزت إلى حد بعيد في عدد قليل من البلدان. وفي حين أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو شكل أكثر ثباتاً للاستثمار، إلا أن الحوافظ الاستثمارية الأجنبية أكثر تقلباً في كثير من الأحيان. ولكلا نوعي هذه التدفقات خصائص مختلفة، وقد يختلف أثرهما على تنمية البلدان المتلقية. ومما يزيد من أهمية ذلك أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل صفقة لا تشمل رأس المال وحسب، بل تشمل أيضاً التكنولوجيا وممارسات ومهارات التنظيم والإدارة، والوصول إلى الأسواق الدولية. وبقدر ما تكون البلدان عاجزة عن جلب تدفقات كافية من الاستثمار الأجنبي المباشر بقدر ما تحرم أيضاً من الموارد الأخرى المادية وغير المادية التي تعتبر جوهرية للتنمية.

٤٨- ولجذب هذه الموارد، تسعى البلدان النامية جاهدة إلى تهيئة مناخ استثماري مؤات وتمكيني لجذب تدفقات الاستثمار الدولي، وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجهود الوطنية للتحرير تستكمل بشكل متزايد بجهود التيسير والحماية التي تبذل على المستوى الدولي. بيد أنه في الوقت الذي ازدادت فيه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية، فإن نصيب أقل البلدان نمواً من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بلغ نسبة تقل عن نصف واحد في المائة في عام ١٩٩٨. ولمعالجة هذه الحالة، لا بد للبلدان النامية من وضع سياسات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى وضع استراتيجيات للاستثمار الأجنبي المباشر وإقامة أطر ومؤسسات ملائمة في مجال السياسة العامة لا تفرض إلا أقل عبء ممكن على الموارد المالية. وقد استحدث بعض البلدان تدابير خاصة ببلد المنشأ لتشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية، وهذه المبادرات تستحق التشجيع. كما أن تهيئة مناخ مؤات وتمكيني يعبئ الاستثمار الأجنبي المباشر والمداخلات المحلية ويوجههما إلى الاستثمارات الانتاجية تقتضي أن يكون موردو رأس المال على دراية بمعلومات مالية موثوقة وشفافة وقابلة للمقارنة.

٤٩- وللتقليل إلى أدنى حد من المخاطر الناجمة عن الاضطراب المالي، ينبغي أن تدعم تحرير أسواق رأس المال قواعد حكيمة وإشراف على الأسواق المالية. وفي هذا السياق، ينبغي تحقيق تقدم في تعزيز صلابة القطاعات المالية المحلية فضلاً عن أداء الاقتصاد الكلي من ناحية، وتحسين النظام المالي الدولي من حيث شفافية التدفقات (من جانبي الإقراض والاقتراض)، ومنع الأزمات المالية ومحاربة هروب رأس المال وغسيل الأموال والتهرب الضريبي، فضلاً عن تثبيت الأسواق المالية الدولية، من الناحية الأخرى.

٢٢ التجارة الدولية

تحرير التجارة

٥٠- أدى تحرير نظم التجارة الوطنية إلى تعزيز فرص النمو المستند إلى التجارة والمستند خاصة إلى التصدير. ويعتبر معظم البلدان النامية أن هناك بعضاً من اختلال التوازن وغياب التناسق في تنفيذ اتفاقات منظمة التجارة الدولية. وقد واجه عدد من البلدان صعوبات في صدد بعض الاتفاقات نظراً للضغوط البشرية والمؤسسية والمالية. وتحتاج هذه المشاكل إلى معالجة عاجلة لكفالة أن يؤدي النظام التجاري المتعدد الأطراف إلى فوائد متبادلة لجميع البلدان.

٥١- وبالإضافة إلى ذلك، ورغم حاجة البلدان النامية إلى المرونة في مجال السياسة العامة لدعم وتعزيز مشاريعها واستثماراتها في مجالي الإنتاج والتسويق وتوسيع وتنويع صادراتها، يواجه الوافدون المتأخرون الآن شروطاً في مجال السياسة العامة أكثر صرامة من تلك التي سادت قبل ذلك. فالإطار المتعدد الأطراف لقواعد منظمة التجارة العالمية يساهم في وجود بيئة مستقرة يمكن التنبؤ بها رغم أنه أدى في بعض الحالات إلى تضيق نطاق خيارات السياسة العامة المتاحة للحكومات. وأدت الالتزامات التي تم التعهد بها بموجب برامج التكيف الهيكلي المشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى زيادة تضائل الخيارات الباقية في ميدان السياسة العامة.

اتساق السياسة العامة

٥٢- يجب أن تكون سياسات التجارة وتحرير التجارة أكثر اتساقاً مع أهداف التنمية الشاملة. ويتعين في البلدان النامية التماس السبل والوسائل التي تكفل مساهمة التجارة في تخفيف الفقر بصورة أكثر حسماً. ودور التجارة في تحفيز النمو الاقتصادي وتوزيع آثار النمو والسياسات القطاعية للتنمية الزراعية والسياحية وكذلك دورها في الأجل الأطول في تحقيق التنويع ليمتد إلى الصناعة والخدمات المتقدمة يتطلب مزيداً من الاهتمام، بما في ذلك رصد الأثر الإنمائي للاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف.

٥٣- وهناك حاجة مماثلة لتحسين تماسك السياسة العامة في البلدان النامية على الصعيدين المحلي والدولي على السواء، وخاصة بين السياسات القطاعية والضريبية والمالية من جانب، وأهداف سياساتها الإنمائية من جانب آخر؛ وبين أدائها الخاص في مجال السياسة العامة والمشورة في مجال السياسة العامة المقدمة إلى البلدان النامية في سياق المساعدة التقنية. ومن شأن تخفيض مستويات التعريفات وتبسيط الهياكل التعريفية أن يساعد على زيادة صادرات البلدان النامية. ويمكن أن تؤثر الإعانات على المواقف التنافسية النسبية للبلدان وأن تولد أثراً تشويهاً على البلدان النامية. وينبغي أن تنظر البلدان المتقدمة في آثار اختياراتها في مجال السياسة المالية على احتياجات البلدان النامية.

وبالإضافة إلى ذلك فإن التدابير التي تتخذ من جانب واحد، بما فيها التدابير التي تمتد آثارها خارج الحدود — تهدد بسلبية التأثير على الجهود المبذولة للتقدم نحو نظام تجاري يتسم حقاً بالانفتاح وعدم التمييز.

٥٤- ولا بد من كفالة الظروف اللازمة لتنفيذ اتفاقات منظمة التجارة الدولية تنفيذاً فعالاً وخاصة في البلدان النامية. وتعتبر البلدان النامية أن فترات الانتقال الحالية لم تكن كافية في كل الحالات. وينبغي لأي اتفاق جديد يتم التوصل إليه أن يتوخى إدراج أحكام كافية لتقديم المساعدة إلى البلدان النامية لتمكينها من إقامة الهياكل الأساسية اللازمة وغير ذلك من الظروف اللازمة لفعالية تنفيذ الاتفاقات ولكفالة استفادة هذه البلدان من الفرص التي تتيحها هذه الاتفاقات. والتعاون مطلوب أيضاً بين المنظمات الدولية، بما فيها الأونكتاد والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي ومركز التجارة الدولية والبنوك الإنمائية الإقليمية، لتيسير تقديم المساعدة اللازمة للبلدان في صدد حقوقها والتزاماتها بموجب النظام التجاري المتعدد الأطراف مما يسمح لها بجني الفوائد الكاملة منه.

٥٥- ومن الواضح أنه في حين يعمل النظام الذي يستند إلى القواعد على إقامة ساحة للحركة المتكافئة إلا أن الحواجز التجارية الباقية تؤثر تأثيراً سلبياً، وخاصة على البلدان النامية. وفي حين أن الحواجز التجارية في الأسواق الرئيسية قد انخفضت عموماً الآن بالنسبة لمعظم تجارة البلدان المتقدمة إلا أن هناك نقصاً في الفرص المتساوية المتاحة أمام صادرات البلدان النامية في النظام الحالي. وهكذا فإن عدداً من المنتجات التصديرية ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية، مثل المنسوجات، كثيراً ما تخضع لحواجز استيرادية عالية تشمل حواجز غير تعريفية. وخلافاً للقطاع الصناعي المتعلق بالتجارة في السلع، تسمح قواعد التجارة المتعددة الأطراف المتصلة بالزراعة بتسديد تحويلات كبيرة إلى المنتجين الزراعيين في بعض البلدان. وهذا الدعم المقدم إلى الانتاج الزراعي والصادرات الزراعية في البلدان المتقدمة يمكن أن تكون له آثار مشوهة، خاصة على البلدان النامية ويعرقل ارتفاع تدابير حماية الصناعة الغذائية المحلية في بعض البلدان المتقدمة جهود البلدان النامية في التنويع والإنتاج الذي يشمل عنصر القيمة المضافة. وتتسم قواعد منظمة التجارة العالمية بالتعنت في صدد الإعانات التي تستعملها أساساً البلدان النامية. كما يستعمل كثير من البلدان تدابير مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية في قطاعات يتميز فيها المصدرون من البلدان النامية بالقدرة على المنافسة. وأخيراً، هناك غياب للتنسيق بين تحرير التجارة في السلع والخدمات من ناحية والخدمات التي تتسم بكثافة العمالة من ناحية أخرى الأمر الذي يؤثر بصورة خاصة على البلدان النامية.

٥٦- وينبغي تقديم مساعدة مالية وتقنية أكثر تركيزاً من أجل التصدي لمشكلة الأمن الغذائي بفعالية في البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية. وينبغي بوجه خاص اتخاذ تدابير ملموسة لكفالة تنفيذ قرار اجتماع مراكش الوزاري بشأن التدابير الخاصة بالآثار السلبية التي يمكن أن يخلفها برنامج الإصلاح على أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية. وينبغي أن توضع في الاعتبار في كافة الهيئات والمنظمات ذات العلاقة الهموم غير التجارية من قبيل الأمن الغذائي فضلاً عن المعاملة الخاصة والتفاضلية بالنسبة إلى البلدان النامية كما هو مشار إليه في الاتفاق بشأن الزراعة.

٥٧- وهناك قضية أخرى تتطلب الاهتمام وتتصل بمعاونة كثير من البلدان النامية من المشاكل عند محاولة التنويع للدخول في صادرات ذات قيمة مضافة أعلى وصادرات مصنعة تتمتع باحتمالات طلب أكثر دينامية. وينبغي التصدي لحواجز الدخول القائمة في تلك القطاعات التي يفترض أنها تتمتع فيها بأفضل فرص التصدير، مثل المنسوجات والملابس والصناعات الغذائية. أما تدابير الصحة والصحة النباتية فينبغي اعتمادها إذا كان هناك ما يبررها تمشياً مع اتفاق الصحة والصحة النباتية الذي يعترف بأهمية المعايير الدولية ذات الصلة. وينبغي تعزيز اشتراك البلدان النامية اشتراكاً كاملاً في وضع المعايير الدولية في هذه المجالات.

٥٨- وينبغي تحسين شروط وصول المنتجات الزراعية والصناعية ذات الأهمية التصديرية لأقل البلدان نمواً إلى الأسواق على أساس واسع ومتحرر قدر الإمكان. وينبغي النظر العاجل في الاقتراح القائل بالتزام ممكن من جانب البلدان المتقدمة بتوفير سبل الوصول إلى الأسواق بدون رسوم وبدون حصص لجميع الصادرات تقريباً من أقل البلدان نمواً. وفي اقتراحات أخرى بإتاحة أقصى حد من فرص الوصول إلى الأسواق لأقل البلدان نمواً. كما ينبغي النظر في الاقتراحات القائلة بمشاركة البلدان النامية في تحسين فرص وصول صادرات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق. وجميع البلدان التي أعلنت عن التزامات بتوفير سبل الوصول إلى الأسواق في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن المبادرات المتكاملة لتنمية تجارة أقل البلدان نمواً في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ مدعوة إلى تنفيذ هذه الالتزامات تنفيذاً كاملاً وسريعاً.

٥٩- وحيث أن بلداناً نامية كثيرة، بما فيها عدد كبير من أقل البلدان نمواً، ليست أعضاء في منظمة التجارة العالمية لذا ينبغي أن تكون عملية انضمام هذه البلدان عملية ميسرة وبشروط تراعي مرحلة نموها والمبادئ الأساسية للمعاملة الخاصة والتفاضلية.

المعاملة الخاصة والتفاضلية

٦٠- إن المبادئ الأساسية لمنح البلدان النامية معاملة خاصة وتفاضلية مبادئ راسخة تماماً ومعترف بها في شتى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية. وقد يتطلب الأمر تحديث وتنفيذ المعاملة الخاصة والتفاضلية، وخاصة من ناحية مواصلة وتوسيع الفرص التصديرية أمام البلدان النامية، حتى تراعي هذه المعاملة الظروف التجارية الدولية المتغيرة ولتصبح وسيلة أفضل للتنمية مما يمكن البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً، من الاندماج التدريجي في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وينبغي تمكين البلدان النامية من الاستفادة الكاملة من أحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية.

٦١- واتساع الثغرات بين أداء البلدان النامية التصديري والقدرة على المنافسة دولياً يتطلب زيادة التركيز على إجراءات مباشرة في مجال السياسة العامة في صدد الشروط الهيكلية للإنتاج والاستثمار وتعزيز الدعم الدولي. فالحوافز السعيرية والتفضيلية وحدها لم تحقق أي تحول كبير إذا لم تكن قاعدة الانتاج قد تطورت تطوراً كافياً لتوسيع الصادرات. كما أنها لم تكن كافية في مثل تلك الحالات لجذب الاستثمار الأجنبي على نطاق واسع. ويمكن الاهتمام

بالتركيز على جانب العرض عند توفير هذه المعاملة بإتاحة مجال في ضوابط التجارة المتعددة الأطراف للسياسات الانمائية الملائمة التي لا غنى عنها لتنمية طاقة العرض التنافسية. وتقوم الحاجة إلى النظر في المعاملة الخاصة والتفاضلية في اتفاقات منظمة التجارة العالمية، مثل الاتفاق بشأن الإعانات والتدابير التعويضية، لتكون هذه المعاملة مرآة تعكس على نحو أفضل احتياجات البلدان النامية.

٦٢- وينبغي تنفيذ التدابير الخاصة والتفاضلية لصالح أقل البلدان نمواً كما وردت في الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي وخاصة إعلان مراكش والقرارات الوزارية، تنفيذاً كاملاً وعلى سبيل الأولوية. كما ينبغي النظر في تدابير جديدة لصالح أقل البلدان نمواً.

٦٣- أما فرص التبادل التجاري الجديدة التي نشأت عن تحسين سبل الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة في إطار اتفاقات إقليمية أو متعددة الأطراف فلا بد من استكمالها بالبرامج التنفيذية والمساعدة التقنية والتمويل الإنمائي. ومن شأن هذه التدابير أن تزيد من فعالية الوصول التفضيلي إلى الأسواق. وبالتوازي مع ذلك هناك سبل مختلفة يمكن بها زيادة فعالية نظام الأفضليات المعمم وخاصة في صدد أقل البلدان نمواً. وينبغي اتخاذ إجراءات ملموسة كي يستفيد عدد أكبر من البلدان النامية استفادة فعالة من نظام الأفضليات المعمم وغيره من الترتيبات التفضيلية.

السلع الأساسية

٦٤- تظل بلدان نامية كثيرة، وخاصة معظم البلدان ذات الأداء الضعيف في النمو، شديدة الاعتماد على السلع الأساسية في تجارتها ودخلها الانتاجي وعاملاتها. ولا تزال السلع الأساسية تتيح مصدراً هاماً لعوائد النقد الأجنبي في البلدان النامية: فهي ذات مكون عالٍ من القيمة المضافة، كما أن السلع الزراعية تمثل مصدراً هاماً للعمالة وتتيح مجالاً لحملات مكافحة الفقر. والزراعة من بين جملة أمور تمثل حاجزاً ضد المشاكل الاقتصادية وتسمح بعودة سكان المدن العاطلين إلى المناطق الريفية كما هو الحال في الأزمة الراهنة. وهكذا يتيح التنوع القائم على السلع الأساسية فرصة كبيرة للتغيير وفقاً للمزايا النسبية. وينبغي إبراز الدور الهام الذي تؤديه بروتوكولات السلع الأساسية في التنمية الاجتماعية الاقتصادية في بعض البلدان النامية.

٦٥- غير أن التطورات الفعلية التي شهدتها قطاع السلع الأساسية لم ترق إلى مستوى هذه التوقعات إلا في بضعة بلدان فقط:

- فقد ظل الاعتماد على السلع الأساسية كبيراً في كثير من البلدان النامية.
- وظل تصاعد التعريفات حاجزاً هاماً يعترض تجهيز السلع الأساسية في البلدان النامية.

- وبدلاً من تنويع أنماط التجارة في السلع الأساسية اشتد التركيز في عدة بلدان طوال العقد الماضي؛ ولم تحرز سوى بضعة بلدان تقدماً ملموساً في التنويع الذي قام أساساً على الأعمال التجارية الزراعية.
- وظل عدم استقرار أسعار السلع الأساسية شديداً للغاية، مع اتجاه أسعار بعضها نحو الانخفاض؛
- وينبغي تقييم التوسع في استخدام إدارة المخاطر في السلع الأساسية وإتاحته حسب الاقتضاء في صدد فائدته للمنتجين الصغار في البلدان النامية.
- ولا يزال عدم استقرار حصائل السلع الأساسية يمثل مشكلة قائمة. وظل مرفق تثبيت السلع الأساسية التابع لصندوق النقد الدولي غير مستخدم على مدى العقد الماضي.
- وأدت المستويات العالية للاستثمار والترشيد الكبير لقطاع السلع الأساسية في كثير من البلدان النامية أساساً إلى زيادات في الإنتاجية عادت بالنفع على الأسواق العالمية ولكن لم يستفد منها المنتجون إلا في حدود ضيقة.
- ورغم التحسينات التي نجمت عن تطبيق اتفاق معايير الصحة والصحة النباتية ظلت بلدان نامية كثيرة تعاني من الصعاب في صدد معايير الصحة والصحة النباتية مما حدّ من قدرتها على التصدير.
- وفي بعض الأحيان اختفت دينامية المنتجات المتخصصة في القطاع الزراعي بعد نجاحها الأولي لأسباب منها على سبيل المثال تقييد فترات الاستيراد أو تطبيق رسوم مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية.

٦٦- وينبغي تحسين الآليات القائمة التي تساعد على تثبيت حصائل صادرات السلع الأساسية لتستجيب للشواغل الحقيقية لمنتجي البلدان النامية.

٦٧- وينبغي تعزيز القدرة التنافسية للبلدان النامية في الأسواق السلعية الدولية. وينبغي النظر في إقامة ترتيبات تعاونية بين المشاريع في البلدان النامية لتحسين ضمان الإمدادات وتحسين نوعيتها.

٦٨- وينبغي تحسين شفافية الأسواق والمعلومات المتعلقة بالأسواق وكذلك طاقات المشاريع في البلدان النامية للحصول على المعلومات والاستفادة منها وخاصة في شكلها الإلكتروني، وينبغي دعم التدريب لتحقيق هذه الغاية.

المنافسة

٦٩- عجل تحرير التجارة والاستثمار داخل منظمة التجارة العالمية وخارجها بعملية العولمة وأدى، مقترنا بالتقدم التكنولوجي، إلى تمكين الشركات عبر الوطنية من متابعة استراتيجياتها في جميع أنحاء العالم. وتركز الشركات عبر الوطنية الكبيرة الآن على السوق العالمية كلها وتسعى إلى تحقيق مراكز الصدارة في الأسواق العالمية في نشاطها الرئيسي من خلال الاندماجات أو الاحتيازات أو التحالفات الاستراتيجية أو الاستثمار أو التجارة. وفي حين أن المراكز السوقية المهيمنة ليست بحد ذاتها مانعة للمنافسة إلا أن بعض الممارسات التي تطبقها الشركات التي تتمتع بمثل هذه المراكز يمكن أن تحد من المنافسة الدولية ومن دخول المنافسين في الأسواق. وتؤدي الممارسات المانعة للمنافسة إلى رفع أسعار الواردات وتضييق فرص الوصول إلى الأسواق والنفوذ إليها. وفي ظل هذه الظروف تجد بعض البلدان النامية صعوبة في إقامة وإعمال قواعد المنافسة الوطنية لحماية قوى السوق وحرية الدخول إلى الأسواق. ولتمكين تلك البلدان من تحسين معالجتها وضبطها للممارسات المانعة للمنافسة فلا بد للبلدان التي توجد فيها قواعد للمنافسة الوطنية أن تدعم هذه القواعد بنظام ملائم من التنفيذ. وينبغي دعم المساعدة التقنية والتدريب وغير ذلك من التدابير المتصلة تحقيقاً لهذه الغاية.

٧٠- ولا ينبغي أن تعرقل الممارسات التجارية التقييدية أو أن تلغي تحقيق المنافع الناشئة عن تحرير الحواجز التعريفية وغير التعريفية التي تؤثر في التجارة العالمية لا سيما تلك التي تؤثر في تجارة وتنمية البلدان النامية. ومن الضروري أيضاً بذل الجهود لمعالجة الآثار السيئة للممارسات التجارية التقييدية للوصول إلى قدر أكبر من الكفاءة في التجارة الدولية والتنمية من خلال جملة أمور منها تعزيز المنافسة والسيطرة على تركيز القوة الاقتصادية وتشجيع الابتكار. وتقوم الحاجة إلى منع المشاريع التجارية من العودة إلى إقامة حواجز سوقية في الحالات التي تم فيها إلغاء تدابير الرقابة الحكومية. وللبلدان النامية التي لا يوجد فيها عدد كبير من الشركات العالمية عبر الوطنية، مصلحة كبرى في أن ترى فرص وصولها ونفاذها إلى أسواقها التصديرية الكبرى مفتوحة وغير مقيدة بممارسات مانعة للمنافسة.

الخدمات

٧١- الهدف من التحرير التدريجي للتجارة في الخدمات هو العودة بمنافع على التنمية الاقتصادية. وإحدى هذه المنافع الهامة هي تحسين فرص دخول مصدري الخدمات من البلدان النامية في السوق. وكان تصدير الخدمات التي تعتمد على كثافة اليد العاملة مصدراً رئيسياً من مصادر الدخل في العديد من البلدان النامية، وقد أسهمت في الارتقاء بالمؤهلات في العديد من البلدان النامية. على أن عدم تناسق عمليات العولمة بين أسواق المنتجات وعوامل الإنتاج وبين رأس المال والعمالة كان على حساب الأخيرة، ما حدّ من نطاق توسيع صادرات البلدان النامية من الخدمات. وإضافة إلى ذلك، وبسبب ضعف الهياكل الأساسية وبسبب عوامل أخرى من بينها محدودية فرص الوصول إلى التكنولوجيا وقنوات شبكات التوزيع، لم تطور بعد معظم البلدان النامية الطاقة اللازمة للمنافسة بفعالية في السوق

العالمية للخدمات. وبالتالي فإن من الأهمية البالغة تعزيز قدرة البلدان النامية في مجال الخدمات المحلية بطرق منها المساعدة التقنية والمالية.

٧٢- وينبغي زيادة تعزيز الطاقات المؤسسية والمالية والبشرية والأطر التنظيمية في قطاع الخدمات في البلدان النامية لتمكين هذه البلدان من المشاركة بفعالية في مجال الخدمات في التجارة الدولية.

٧٣- ولتمكين البلدان النامية من استخلاص أقصى ميزة ممكنة من الأسواق القائمة والمحتملة، لا بد من مساعدتها على رفع مستوى هياكلها الأساسية في مجال الخدمات وتطويرها وحصولها على معلومات موثوق بها بشأن نطاق التجارة في الخدمات والوصول إلى الأسواق والحواجز التي تعترض التجارة في الخدمات. ووجود إطار تنظيمي أكثر شفافية وأسلم من الأطر القائمة من شأنه هو الآخر أن يساعد البلدان النامية. وفي إطار الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات ينبغي بذل جهود خاصة لتحرير القطاعات وطرق الامداد التي تهمّ البلدان النامية، بما في ذلك عوض الخدمات عن طريق التنقل المؤقت للأشخاص الطبيعيين. ومن الضروري صياغة الضوابط صياغة لا تجعل الأحكام المتعلقة بالشروط وإجراءات التأهيل والتراخيص والمعايير التقنية حواجز تعترض سبيل التجارة.

٧٤- والتجارة الإلكترونية تقلص المسافات الاقتصادية بين المنتجين والمستهلكين ويمكن أن تغير شكل هياكل الصناعة بما يحقق مزايا ممكنة للموردين من البلدان النامية. ولكن استفادة الموردين من ذلك تقتضي الحصول على أحدث هياكل وشبكات الاتصال بتكاليف منخفضة. وإضافة إلى ذلك، يمكن للتجارة الإلكترونية أن تكون وسيلة لتصدير الخدمات التي تعتمد على كثافة اليد العاملة، ولكن ذلك لا يحدث إلا بوجود فرص كافية للحصول على التكنولوجيا. ولا ينبغي اعتبار التجارة الإلكترونية بديلاً عن تخفيف القيود على توريد الخدمات من خلال التنقل المؤقت للأشخاص الطبيعيين.

التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والتكامل الاقتصادي

٧٥- لا يزال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والتكامل الاقتصادي الإقليمي ودون الإقليمي يحتفظان بكامل أهميتهما. وتوجد إمكانية جديدة أخذت تزدد في بعض البلدان النامية مع دخولها بين كبار المستثمرين الأجانب وكبار المنتجين والمصدرين. ويوجد بالتالي مجال أكبر للتعاون فيما بين البلدان النامية لتوسيع التبادل التجاري والاستثمار وتوثيق عرى التعاون الصناعي والتكنولوجي. وينبغي لقمة الجنوب المقرر عقدها في عام ٢٠٠٠ في هافانا أن تمثل نقطة تحول رئيسية في ميدان التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وفي تعزيز العلاقات بين الشمال والجنوب.

٧٦- واختتمت الآن الجولة الثانية من مفاوضات النظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية. ويجدر النظر في زيادة تعميق وتوسيع النظام الشامل للأفضليات التجارية لتعزيز آثاره. غير أنه من المفيد في هذا السياق النظر في السبل الممكنة لترشيد عملية المفاوضات لجولة ثالثة.

٧٧- ويشكل التكامل دون الإقليمي والإقليمي إطاراً متعدد القطاعات للتعاون يجمع بين أدوات توسيع التجارة وبين التعاون بصدد الاستثمار والخدمات والنقل وتيسير المعاملات الجمركية ومجالات أخرى تعزز فعالية بعضها بعضاً. ويمكن للمنتجين أن يستفيدوا من وفورات الحجم. ويشكل التكامل دون الإقليمي وسيلة للتنويع بإنتاج منتجات تصديرية جديدة، ولتشجيع العديد من الشركات الجديدة على التصدير للمرة الأولى، واكتساب تجربة في السوق الإقليمية، واكتساب قدرة على التنافس في فروع معينة تتجاوز فيها السوق الإقليمية عتبة فعالية التكاليف. وبالتالي يمكن للتكامل دون الإقليمي أن يشكل مرحلة رئيسية في عملية تعلم اكتساب قدرة تنافسية دولية، وبشكل في بعض الصناعات مرحلة في العملية التي تؤدي إلى التوسع لاحقاً لدخول الأسواق العالمية. ويمكن لهذا التكامل أيضاً أن يُعزز مركز الأعضاء في المفاوضات التجارية.

٣٣ مسائل أخرى تتعلق بالتنمية

تنمية المشاريع

٧٨- لا تحقق العديد من المشاريع المتوسطة والصغيرة كامل إمكاناتها للمساهمة في استخدام العمالة، والنمو، والتنويع، وتوسيع قاعدة التصدير، ووجود قطاع صناعي نشط، والتنمية لأنها تفتقر إلى فرص الوصول إلى الأسواق والتمويل والمهارات التجارية والتكنولوجيا والتدريب. ومشكلات "فرص الوصول" التقليدية هذه خفت حدتها في بعض الحالات وتفاقت في حالات أخرى بفعل العولمة والتحرير. فالإنتاج يستند اليوم بصورة متزايدة إلى المعارف وتقوم المنافسة اليوم على أساس الابتكار المستمر والأسعار. وعملية الإنتاج التي تستند إلى المعارف تشمل جميع القطاعات، بل حتى القطاعات التقليدية. ويجب أن يتقن أصحاب المشاريع وضع التصميمات وأن تكون لديهم معرفة واسعة بالأسواق والتكنولوجيا وأن يأخذوا في الابتكار.

٧٩- ولم يتم بعد تقدير أثر التزامات منظمة التجارة العالمية على السياسات الوطنية المتعلقة بتطوير المشاريع المتوسطة والصغيرة، لا سيما تلك التي تيسر الوصول إلى الأسواق. وفضلاً عن ذلك، فإن وضع معايير دولية ومعايير تتصل بالصحة قد يؤثر في صادرات الشركات والمشاريع المتوسطة والصغيرة في البلدان النامية إلى البلدان التي تشترط استيفاء هذه المعايير. وقد عانت بعض أقل البلدان نمواً بالفعل خسائر في الصادرات. وتقوم الحاجة إلى تعزيز مشاركة البلدان النامية في وضع المعايير.

٨٠- ورغم ضخامة عدد المشاريع المتوسطة والصغيرة فإنها تواجه تقليدياً صعوبات في الوصول إلى الائتمانات الرسمية، لا سيما التمويل الطويل الأجل. والأسباب الرئيسية لذلك معروفة جيداً: فالمشاريع المتوسطة والصغيرة تعتبر مشاريع عالية المخاطر بسبب عدم كفاية أصولها وانخفاض رسميتها وشدة تأثيرها بظروف الأسواق وارتفاع معدلات انهيارها؛ والبنوك في العديد من البلدان متحيزة لصالح الشركات الكبرى المقترضة أو هيئات القطاع العام؛ وعدم تناسق المعلومات بسبب افتقار المشاريع المتوسطة والصغيرة لسجلات المحاسبة وغيرها من الوثائق المالية

يجعل من الصعب للبنوك أن تقيّم الجدارة الائتمانية للمقترضين المحتملين من المشاريع المتوسطة والصغيرة؛ كما أن التكاليف الإدارية المرتفعة لإقراض مبالغ صغيرة لا تجعل بوجه عام إقراض المشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم عملية مربحة للبنوك.

٨١- والمسائل الرئيسية التي ينبغي معالجتها إذا ما أُريد توفير رأس المال الطويل الأجل هي توفير الضمانات المقبولة أو بدائلها التي تتخذ شكل مخططات للضمان، وتخفيض التكاليف الإدارية/تكاليف الصفقات. فجهات إقراض رأس المال بحاجة إلى معلومات مالية موثوقة بها وشفافة وقابلة للمقارنة. ولا بد أن تؤدي زيادة الشفافية إلى زيادة ثقة المستثمر وتقديم الاستثمار والالتزام للمشاريع الكبيرة والصغيرة على السواء. إن تعزيز معايير معترف بها دولياً للمحاسبة ومراجعة الحسابات من شأنه أن يحسن الشفافية والكشف عن المعلومات في أنحاء العالم. وربما تحتاج بعض البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى مساعدة في التنفيذ.

٨٢- ويتطلب نمو المشاريع المتوسطة والصغيرة في اقتصاد عالمي سائر في طريق العولمة اعتماد سياسات وبرامج على الصعيدين الوطني والدولي تسمح لها بالمنافسة في موطنها وفي الخارج. وعلى المستوى الوطني هناك حاجة إلى هياكل داعمة جديدة، تشمل برامج لتعزيز روح المبادرة، وبناء الطاقة الابتكارية، والقدرة على الوفاء بالمعايير الجديدة التي توضع في المفاوضات الدولية، والمعلومات عن فرص السوق. ويمكن اتخاذ عدد من التدابير لزيادة وصول المشاريع المتوسطة والصغيرة إلى الأسواق والمال والمهارات التجارية والتكنولوجيا. وينبغي مراعاة ضرورة وضع معايير دولية جديدة لنوعية المنتجات وللبيئة، بالمشاركة الكاملة من جانب البلدان النامية في المستقبل في عملية وضع هذه المعايير. ونظراً لأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تتفوق في خلق فرص العمل، ولما كان خلق فرص العمل عنصراً أساسياً في التقليل من الفقر، لذا ينبغي النهوض بالسياسات والبرامج لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

نقل التكنولوجيا والمعرفة الفنية

٨٣- إن الفجوة التكنولوجية التي تفصل بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية واسعة ومتزايدة في معظم الحالات. والتدفقات التكنولوجية عادة ما تكون مرتبطة بالاستثمار والتوسع في الصناعات المتقدمة تكنولوجياً. ومن الضروري بلوغ فهم أفضل لمختلف قنوات نقل التكنولوجيا مثل الاستثمار الأجنبي والتجارة. فالتكنولوجيا لا تتدفق تلقائياً من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية. ويقتضي تقليص فجوة التكنولوجيا أن تبذل البلدان النامية جهوداً مضنية في سبيل حيازة التكنولوجيا وتنميتها، كما يقتضي من البلدان المتقدمة بذل جهود في سبيل نقل التكنولوجيا والمعرفة الفنية.

٨٤- وبظهور تكنولوجيات جديدة وتحرير الاستثمار الأجنبي، يمكن تقسيم الأنشطة الانتاجية إلى قطاعات وتوزيعها على العالم في مواقع مختلفة، وبالتالي تكون الفرص الممكنة للمشاركة في الانتاج والتجارة على المستوى الدولي متاحة لعدد أكبر من البلدان. لكن هذه الفرص ليست متاحة بسهولة لجميع البلدان. غير أن البلدان التي تملك إمكانات تكنولوجية واسعة النطاق هي التي تكون في وضع أفضل لاستضافة أنشطة متخصصة في مختلف قطاعات

إنتاج السلع والخدمات. وإنشاء الأصول التكنولوجية مقترناً بخلق البيئات السياسية والتنظيمية المناسبة، هو الذي يحدد الميزة النسبية في الاقتصاد العالمي القائم اليوم على المعارف أكثر مما تحددها الهبات من العوامل التقليدية.

٨٥- وستؤدي التكنولوجيات الحديثة مثل تكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية إلى إحداث ثورة في طريقة سير الأعمال التجارية وبوسعها أن تتيح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فرصة غير مسبقة للنفاذ إلى الأسواق العالمية. ويمكن أيضاً، في الوقت ذاته، أن تعرض للخطر بقاء ونمو بعض المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وثمة تكنولوجيات أخرى، مثل التكنولوجيا السليمة بيئياً والتكنولوجيا الحيوية وتطوير مواد جديدة، تقدم أيضاً فرصاً للبلدان النامية، شريطة أن تكون لدى هذه البلدان المهارات والقدرة الاستيعابية والتمويل لاعتماد هذه التكنولوجيات وتكييفها. وإضافة إلى ذلك، ينبغي للبلدان النامية كافة أن تضع الإطار التشريعي والتنظيمي اللازم لتوفير حماية فعالة للملكية الفكرية.

٨٦- ولذلك فإن التطور التكنولوجي هام لإدماج البلدان النامية ومشاركتها في النظام التجاري الدولي. ويمكن تيسير هذا التطور من خلال الإجراءات المحلية والدولية، بما في ذلك تنمية الموارد البشرية، وإقامة وتعزيز الأطر المناسبة للسياسة العامة والأطر القانونية المناسبة وبيئة المنافسة، والتشجيع على إنشاء صناعات أكثر تقدماً، وإنشاء معاهد وهياكل أساسية للعلم والتكنولوجيا، وتشجيع خدمات دعم الأعمال التجارية، واتخاذ تدابير داخلية لتشجيع نقل التكنولوجيا، بما في ذلك التكنولوجيات السليمة بيئياً إلى البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، بالشروط الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ الذي اعتمده مؤتمر قمة ريو.

٨٧- وهناك حاجة إلى تبادل أفضل الممارسات وتوفير المساعدة التقنية، وتقديم المساعدة المالية حيثما أمكن إلى البلدان التي تسعى إلى تحسين قدراتها التكنولوجية. كما أن هناك حاجة إلى توفير الخدمات الاستشارية إلى البلدان، بل وحتى إلى الشركات، لمساعدتها في توضيح الاحتياجات من التكنولوجيا المحددة، وحيازة هذه التكنولوجيا عن معرفة واستخدامها بفعالية. وما زالت إحدى العقبات التي تعترض سبيل نقل التكنولوجيا بصورة فعالة إلى المشاريع الكائنة في البلدان النامية تتمثل في ضعف الهياكل الأساسية والقيود المفروضة على الموارد المالية ومحدودية القدرة التفاوضية لدى المشاريع المتلقية.

٨٨- وهناك حاجة إلى مساعدة البلدان النامية في تقييم احتياجاتها التكنولوجية، وتحديد موردي التكنولوجيا وعقد صفقات وشراكات تكنولوجية تعود بفائدة متبادلة في مجالات مثل تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الحيوية والتكنولوجيات السليمة بيئياً.

٨٩- تم التسليم في محافل عديدة بأهمية نقل التكنولوجيا. وفي سياق منظمة التجارة العالمية، يشير الاتفاق بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية إلى وجوب قيام البلدان المتقدمة الأعضاء بتوفير الحوافز لمشاريعها ومؤسساتها لأغراض تعزيز وتشجيع نقل التكنولوجيا إلى أقل البلدان نمواً بغية تمكينها من إيجاد قاعدة تكنولوجية سليمة وقابلة للبقاء.

خدمات دعم التجارة

٩٠- وإلى جانب الحصول على الدراية التكنولوجية اللازمة، فإن قدرة البلدان النامية وكثير من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على الاستفادة من مشاركتها في نظام اقتصادي عالمي يتزايد تعقيداً، ستعتمد أيضاً على طاقة مشاريعها على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية. ولهذا الغرض، فإن وجود خدمات مناسبة لدعم التجارة مثل تيسير التجارة، والنقل، والجمارك، والأعمال المصرفية، والتأمين، وتنمية الموارد البشرية والمعلومات التجارية هو شرط ضروري.

٩١- وتشكل استراتيجيات إقامة خدمات داعمة للتجارة تتسم بكفاءة أكبر وزيادة مشاركة الأطراف الفاعلة في القطاع الخاص مجاًلاً مفيداً للمساعدة الإنمائية من أجل دعم جهود التنمية المستدامة. كما ينبغي أن تستفيد هذه الاستراتيجيات استفادة كاملة من انخفاض تكلفة جمع وتجهيز وبث المعلومات وتوفر المعلومات التكنولوجية على نطاق أوسع. وفي هذه الاستراتيجيات، التي تشكل جوهر مفهوم كفاءة التجارة، يجب إيلاء الاعتبار التام لتشجيع التجارة الإلكترونية في البلدان النامية.

٩٢- ومن خلال التحول الجذري في الأسعار النسبية لنقل عوامل الإنتاج عبر الحدود (ولا سيما العوامل التي تعتمد على كثافة المعلومات)، بدأت التجارة الإلكترونية تؤثر تأثيراً عميقاً لا رجعة فيه على طبيعة جزء كبير من التدفقات التجارية الدولية والأساس المنطقي لها.

٩٣- ولإيجاد خدمات تتسم بقدر أكثر كفاءة لدعم تشجيع القدرة على إقامة المشاريع ينطوي على إمكانية هائلة للمساهمة في القضاء على الفقر والاستبعاد الاجتماعي بمساعدة المشتركين في المشاريع الصغيرة والقطاعات غير الرسمية.

٩٤- ووجود قطاع نقل سليم يحدد درجة مشاركة البلدان في نظام التجارة العالمي. أما الإجراءات التي لا تتسم بالكفاءة، أو تكاليف النقل الباهظة، أو عدم توفر حلقات الوصل فتؤدي إلى خلق عائق كبير يمنع الوصول إلى الأسواق الأجنبية. وعليه يتعين على أية محاولة لزيادة قدرة سلع التصدير على المنافسة في الأسواق الأجنبية أن تعالج كلا من تكلفة ونوعية خدمات النقل البرية والبحرية المتوفرة للتجار في البلدان النامية، ولا سيما البلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية الصغيرة.

٩٥- ووجود إدارة جمركية حديثة وكفؤة له أهمية حاسمة لتحسين مشاركة البلدان في التجارة الدولية، لأنها تساعد في أداء ثلاث مهام رئيسية: (١) فهي تقوم بجمع الرسوم التي تمثل جزءاً كبيراً من إيرادات الحكومة في البلدان النامية؛ (٢) وهي ضرورية في مكافحة الاتجار في المنتجات غير المشروعة؛ (٣) وهي تقوم بتجميع الإحصاءات التجارية الأساسية في صنع السياسات.

٩٦- وإدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي يقتضي أيضاً إيلاء اهتمام خاص إلى تطوير الطاقات الوطنية على تقديم الخدمات المالية المتعلقة بالتجارة الحديثة. وغياب نظم المعلومات الائتمانية والمعارف المتعلقة بالمنتجات والمؤسسات الحديثة لتمويل التجارة، يمنع هذه البلدان من التكيف مع متطلبات النظم المالية المقبولة دولياً.

٩٧- ويُقدر أن تتجاوز التجارة الإلكترونية في السنتين التاليتين للأونكتاد العاشر نسبة ١٠ في المائة من إجمالي التجارة العالمية. ويؤكد العديد من الدراسات التحليلية والإسقاطات أنه بإمكان البلدان النامية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة أن تكون من بين أهم المستفيدين المحتملين من الفرص التي تولدها التجارة الإلكترونية. ومع ذلك، فمن الممكن أن تظل منافع التجارة الإلكترونية بعيدة عن متناول العديد من البلدان النامية إذا لم يتم التصدي للعقبات والقضايا التالية: (١) الوصول: يظل الربط بشبكة الإنترنت باهظ الثمن في معظم الأحيان بالنسبة للمستفيدين الصغار في البلدان النامية؛ (٢) الموارد البشرية: تظل من بين الأولويات مسألة توعية الحكومات والأوساط التجارية بأهمية التجارة الإلكترونية ونشر المهارات المتصلة بها (التقنية والإدارية)؛ (٣) المضمون: إن القدرة (لا سيما قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة) على الاستفادة من التجارة الإلكترونية تعني التعجيل بإنتاج المكونات المحلية على الشبكة العالمية؛ (٤) الأطر القانونية والتنظيمية المناسبة: يتطلب الأمر النظر في مسائل مثل إصدار الشهادات، والتصديق، وحماية الملكية الفكرية، والتميز، بمشاركة البلدان النامية في المناقشات والمفاوضات المتصلة بالموضوع؛ (٥) الأبعاد المالية والضريبية: ستتأثر آليات ضمان المدفوعات وتقنيات تمويل التجارة تأثراً جذرياً بتوسيع نطاق التجارة الإلكترونية؛ كما ينبغي مراعاة أثر المدفوعات الإلكترونية على إصدار النقد؛ وما زالت الآثار المترتبة على مختلف سيناريوهات الضرائب المتعلقة بالتجارة الإلكترونية في البلدان النامية غير واضحة وتتطلب مزيداً من البحث؛ (٦) الأمن والإدارة: ينبغي زيادة تحديد دور كل من الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص في تعيين بعض أسس التجارة الإلكترونية (من ذلك مثلاً الأسماء والعلامات التجارية الكبرى في شبكة الإنترنت ومراقبة المكونات وضبطها فيها). وأما المناقشات الجارية على الصعيد الدولي بشأن "إطار عالمي للتجارة الإلكترونية، فقد أخذت تتناول البعد الإنمائي. وما لم يوضع هذا البعد في الاعتبار يمكن أن تظل التجارة الإلكترونية تؤدي إلى توسيع الفجوة بين "الحائزين" و"المحرومين" في مجتمع المعلومات العالمي الناشئ بدلاً من تضيقها.

٩٨- وغالباً ما تتضمن خبرة البلدان التي نجحت في هذا المجال تعبئة فعالة للمجتمع المدني لبلوغ أهداف الاقتصاد الذي يستند إلى المعارف: فقد أسهمت الحكومات والمشاريع والمجتمعات المحلية في مختلف أنواع "مجموعات العمل الوطنية". وهذه خبرة يمكن أن تتبادلها هذه البلدان مع البلدان الأخرى من خلال المبادلات والمناقشات بين مختلف قطاعات المجتمع المدني. كما سيكون من الضروري توفر الدعم الدولي. وينبغي إيلاء أولوية للتبادل المباشر للخبرات بين المؤسسات والمشاريع التي تتعاطى التجارة الإلكترونية.

٩٩- ومن الضروري لتمكين شركات النقل في البلدان النامية من تحقيق نجاح اقتصادي في بيئة سوقية حرة تطبيق سياسات تستهدف بناء الطاقات وإزالة العقبات من سبيل هذه الشركات. وترتبط هذه السياسات ارتباطاً جوهرياً بعمليات التحرير. وتستفيد جميع شركات النقل من وجود بيئة تنظيمية ومشجعة تمنحهم فرصة معقولة للنجاح. كما

أن وجود خدمات نقل أكفأ من شأنه أن يفيد كثيراً المستوردين والمصدرين المحليين. وينبغي عدم الخلط بين هذا النهج والدعوة إلى اتخاذ تدابير تقييدية أو تمييزية من شأنها أن تعترض سبيل حرية اختيار مستخدمي خدمات النقل والإمداد. بيد أن ذلك يتطلب قدراً من تبسيط الإجراءات الإدارية والتنظيمية، مثل شروط تسجيل السفن وفرض الضرائب، وما إلى ذلك. وقد تم في محافل عديدة توضيح مدى تأثير إجراءات التجارة والنقل القديمة في منع البلدان النامية والاقتصادات الناشئة من المنافسة على قدم المساواة مع البلدان المتقدمة. ويتعين على المجتمع الدولي أن يساعد حكومات البلدان النامية في تبسيط هذه الإجراءات وأن يكفل في الوقت نفسه أن الإجراءات المبسطة للتجارة والنقل ستساعد مشاريع البلدان النامية في تحسين مشاركتها في التجارة العالمية بتأمين فرص وصولها بنزاهة إلى خدمات نقل تتسم بالكفاءة والمنافسة من حيث التكلفة.

تنمية الموارد البشرية

١٠٠- تتأثر المشاريع في البلدان النامية بنقص عام في المهارات والمعارف والقدرات يحول دون تنمية قدرتها على الابتكار والتكيف مع التكنولوجيا المتغيرة، والمتطلبات القانونية والممارسات التجارية في اضطلاعها بالتجارة الخارجية. كما أنها تواجه مشكلات في تطبيق الأساليب المحسنة في العمل والإدارة، وهي أساليب لازمة لتعزيز القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية. ولئن كانت هذه المؤثرات تمس جميع العمليات الاقتصادية، فإنها أثار تقييدية إلى حد بعيد في ما يتعلق بخدمات دعم التجارة التي يعتمد عليها توسيع نطاق التجارة الخارجية وتنويعها.

١٠١- ويجب أن تتكيف عمليات الإنتاج والخدمات مع الظروف المتغيرة: فمع تقدم التكنولوجيا، تزداد قوة التنظيم وتتغير الممارسات التجارية، وكل منهما يتيح فرصاً جديدة ويفرض قيوداً جديدة. ويتعين تكييف القدرات والممارسات الشخصية وفقاً لذلك، ويجب إيلاء مزيد من الاهتمام بتنمية الموارد البشرية. غير أنه إضافة إلى سد هذه الحاجة الواضحة، ستحدث بصورة متنامية زيادات أخرى في الكفاءة والابتكار الجذري جراء الجهود البشرية وستكون مصدراً رئيسياً للنمو في المستقبل، ولذلك يجب أن تصبح تنمية الموارد البشرية مسألة رئيسية في السياسة العامة.

التعاون بين بلدان الجنوب

١٠٢- تمثل الخبرات الإنمائية للبلدان النامية موارد قيّمة من أجل تصميم استراتيجيات إنمائية. ولذلك ينبغي تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب من خلال المشاركة في خبرات التنمية فيما بين البلدان النامية التي بلغت مراحل مختلفة من التنمية بالتعاون مع البلدان المتقدمة.

ثانياً - مشاركة الأونكتاد

١٠٣- إن كفالة تمتع جميع البلدان بفوائد العولمة تتطلب مواجهة تحديات معقدة تتعلق بالسياسة العامة وتنشأ، لا سيما على مستوى الاقتصاد الكلي العالمي، عن تزايد ترابط مختلف مجالات النشاط الاقتصادي، بما في ذلك على

وجه الخصوص التجارة والتمويل والاستثمار، والمخاطر السلبية التي ينطوي عليها أحياناً هذا الترابط. والأونكتاد، باعتباره حلقة الوصل داخل الأمم المتحدة من أجل المعالجة المتكاملة للتجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، يحتل مكاناً متميزاً يؤهله لدرس هذه القضايا وإيجاد توافق آراء حول إعادة صياغة السياسات من منظور إنمائي في عالم سائر في طريق العولمة. ولأونكتاد دور رئيسي يؤديه في مساعدة البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على تحسين فهم كيفية رسم سياسات للاندماج الكفاء في الاقتصاد العالمي، مع مراعاة القضايا الجديدة العديدة التي تواجه صانعي السياسات، وتكييف هذه العملية مع مستوى التنمية الاقتصادية لكل بلد ومؤسساته. وفي هذا الصدد ينبغي للأونكتاد أيضاً أن يواصل، استناداً إلى التجارب ذات الصلة، استكشاف سبل تعزيز الفرص الإنمائية التي تتيحها عملية العولمة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

١٠٤- ولتحقيق هذه الأهداف ينبغي للأونكتاد:

- القيام بدور منبر المناقشات والمداولات الحكومية الدولية التي تدعمها مناقشات مع الخبراء وتبادل للخبرات. وترمي هذه الأنشطة إلى بناء توافق آراء؛
- القيام بأنشطة البحوث والتحليل وجمع البيانات لأهداف من بينها توفير مدخلات فنية لمناقشات الخبراء وممثلي الحكومات؛
- القيام، بالتعاون والتنسيق مع غيره المنظمات المعنية والبلدان المتلقية والمانحة، بتوفير المساعدة التقنية المصممة وفقاً لاحتياجات البلدان النامية والمرتبطة بأنشطته في البحث والتحليل.

١٠٥- وينبغي للأونكتاد، في مناقشاته على المستوى الحكومي الدولي ومستوى الخبراء وفي أنشطته التحليلية وكذلك في التعاون التقني، أن يواصل التركيز على ميادين نشاط أربعة: العولمة والتنمية؛ والاستثمار وتنمية المشاريع والتكنولوجيا؛ والتجارة في السلع والخدمات والقضايا السلعية؛ والهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة. وينبغي أن تحدد الأولويات في كل مجال من هذه المجالات وأن تعكس حاجات البلدان النامية والمزايا النسبية للأونكتاد. وينبغي للدول الأعضاء أن تحدد التعاون الممكن بين الأونكتاد ومختلف فعاليات المجتمع المدني. وينبغي للأونكتاد، طبقاً لدوره كجهة تنسيق في منظومة الأمم المتحدة في القضايا المتعلقة بأقل البلدان نمواً، أن يواصل إيلاء اهتمام خاص لهما من أجل البلدان نمواً عن طريق القيام بالعمل التحليلي والتعاون التقني، وأن يعزز قدرته على أن يتناول بطريقة متكاملة القضايا المتصلة بأقل البلدان نمواً. وينبغي للأونكتاد كذلك أن يبحث دور التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية كأداة للنهوض بالنمو والاستقرار الاقتصادي والتنمية.

١٠٦- وينبغي للأونكتاد لدى الاضطلاع بولايته أن يأخذ في الاعتبار أعمال المنظمات الدولية الأخرى وينبغي له أن يتعاون معها تعاوناً وثيقاً من أجل زيادة أوجه التآزر والاتساق والتكامل والتعاضد بين السياسات وتفاذي الازدواج.

ألف - العولمة والترابط والتنمية

١٠٧- ينبغي للأونكتاد أن يواصل إتاحة محفل لتبادل الآراء ووجهات النظر بشأن تطور العولمة وإدارتها وبشأن ترابط التجارة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا في تأثيرها على آفاق النمو والتنمية في البلدان النامية. والغرض من هذا العمل هو المساعدة في تعزيز السياسات والاستراتيجيات على المستويين الوطني والدولي التي يمكن أن تساهم في التنمية. وفيما يتعلق بالمسائل المالية والنقدية، فإنه ينبغي للأونكتاد أن يدخل المنظور الإنمائي في أعماله. وينبغي أن ينصب الاهتمام على التمويل من أجل التنمية على نحو يتمشى والجهود الرامية إلى تحقيق استقرار مالي أكبر. وإذ يضع الأونكتاد في اعتباره الأعمال التي يُضطلع بها في منظمات أخرى ذات صلة، ينبغي له أن يساهم في مناقشة المسائل المتصلة بتعزيز المؤسسات المالية الدولية والإصلاحات الجارية فيها، بما في ذلك تعزيز القدرات على الإنذار المبكر والاستجابة في معالجة نشوء وانتشار الأزمات المالية، وذلك بمواصلة التحليلات ذات الصلة التي تنطلق من منظور إنمائي. وعلى الصعيد الوطني، يمكن للأونكتاد أن يساهم في اتباع سياسات محلية سليمة في الاقتصاد الكلي والمسائل المالية، وأن يساهم في الإصلاحات الإدارية وفي الجهود المستمرة الرامية إلى إيجاد إطار قانوني وتنظيمي وطني يتسم بالاستقرار والشفافية ويكون مؤاتياً للتنمية. وعلى الصعيد الدولي، يمكن القيام بذلك عن طريق اتباع سياسات اقتصاد كلي وسياسات مالية دولية متماسكة ومواصلة الجهود للنهوض بنمو اقتصادي دولي مستقر مؤاتٍ للتنمية.

١٠٨- وينبغي أن يُسهم العمل التحليلي الذي يقوم به الأونكتاد، والمتصل بالترابط بين التجارة والتمويل والتكنولوجيا والاستثمار وتأثير هذا الترابط على التنمية، في تحقيق الاتساق في رسم السياسة الاقتصادية العالمية. وينبغي أيضاً أن يواصل الأونكتاد تحليل أسباب وآثار الأزمات المالية، بما فيها الأزمة الخطيرة في شرقي آسيا، وأن يسهم في النقاش حول تدابير منع وقوع مثل هذه الأزمات وإدارتها وحلها.

١٠٩- وإذ يضع الأونكتاد في اعتباره "الأثر الإنمائي للعولمة" الموجز في الفرع أولاً - ألف في خطة العمل هذه، ينبغي له أن يواصل التركيز على آثار العولمة في النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة. وبعبارة أدق، ينبغي القيام بعمل تحليلي بشأن:

- إمكانية تعزيز البلدان النامية لتنميتها واندماجها في الاقتصاد العالمي بطرق منها تعزيز قوى النمو الداخلية من خلال تراكم رأس المال وبناء القدرة التكنولوجية؛
- أثر إصلاحات الاقتصاد الكلي والتكليف الهيكلي في التنمية، على ضوء الترابط العالمي المتزايد؛

- سياسات تحسين الآثار الايجابية للعولمة وتقليل الآثار السلبية إلى أدنى حد؛
 - الاصلاحات المؤسسية وبناء القدرات في سياق الأسس اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة التي تتخذ الشعب مرتكزاً لها، مثل توسيع وتعزيز الأساس الديمقراطي للمؤسسات وضمان الإدارة العامة السليمة؛
 - دور التكامل الإقليمي، سواء فيما بين البلدان النامية أو بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة في ضمان زيادة الاستقرار الاقتصادي وتخفيف آثار الصدمات الخارجية السلبية. وينبغي أن يشمل ذلك تحليل خبرات التكامل الإقليمي. وينبغي أن يوفر الأونكتاد محفلاً لتبادل الخبرات بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة في مجال التكامل الإقليمي ودون الإقليمي؛
 - المشكلات الخاصة بأقل البلدان نمواً في جهودها للاندماج في الاقتصاد العالمي؛
 - إدارة الديون العامة والخارجية والمحلية في البلدان النامية دعماً لأعمال برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي (دمفاس) في هذا المجال، وبالتعاون مع منظمات دولية أخرى؛
 - المشكلات الخاصة بالبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في جهودها الرامية إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي في وقت تجري فيه هذه البلدان تحولات عميقة في المجتمع بأسره بما في ذلك هياكل النظم والهياكل المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
 - منظور جنساني يساهم في تمكين المرأة بهدف تحقيق المساواة بين الجنسين في جميع قطاعات الاقتصاد.
- ١١٠- وينبغي للأونكتاد في عمله المتعلق بالعولمة والتنمية:
- أن يأخذ في الاعتبار نتائج وخبرات تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً، وكذلك الإطار المتكامل لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نمواً؛
 - أن يساهم في التنفيذ الفعال لبرنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، بمواصلة عمله التحليلي لدعم تحقيق أهداف جدول الأعمال الجديد، والمشاركة الكاملة في العملية التي تسبق وتشمل استعراضه النهائي وتقييمه في عام ٢٠٠٢، ووفقاً للفقرة ١٠٠ من قرار الجمعية العامة ٢٤٩/٥٤ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، يُشجع الأمين العام للأمم المتحدة على إنشاء برنامج فرعي جديد بشأن أفريقيا؛

- أن يسهم في تنفيذ برنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، وفي الاضطلاع بالولاية الصادرة عن الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة؛
- أن يحدد مجالات الأولوية في العمل على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي وأن يقترح برامج للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر، وللاقتصادات الضعيفة هيكلية والمعرضة للأزمات والصغيرة.

١١١- وينبغي للأونكتاد في أعماله المتصلة بالمساعدة الإنمائية الرسمية أن يواصل تحليل اتجاهات تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية وأثرها على البلدان النامية.

١١٢- وينبغي للأونكتاد، في عمله التحليلي المتعلق بالديون أن يحلل مشاكل ديون جميع البلدان النامية، مراعيًا خصائصها، بهدف تحديد حلول دائمة وفعالة وموجهة نحو التنمية.

١١٣- وينبغي للأونكتاد، في عمله التحليلي الذي يتعلق باستثمارات حوافز الأوراق المالية والذي يضطلع به في سياق تحليله لجميع أشكال الاستثمار على صعيد السياسة العامة، أن يحلل خصوصاً آثار استثمار الحوافز الأجنبية والتدفقات المالية الدولية في التنمية، وأسباب وآثار تقلباتها، ودورها في خلق الاستدامة المالية وآثارها في السياسة العامة.

باء- الاستثمار والمشاريع والتكنولوجيا

١١٤- نظراً للزيادة السريعة في تدفقات الاستثمار على المستوى العالمي وظهورها كقوة من القوى الدافعة في الاقتصاد العالمي، ينبغي للأونكتاد أن يستمر في الاعتماد على ميزته النسبية في تناول قضايا الاستثمار الدولي، وينبغي للأونكتاد أيضاً أن يواصل تناول قضايا التكنولوجيا وتنمية المشاريع بما في ذلك علاقتها بالاستثمار، وينبغي له أن يهدف إلى تحسين فهم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لخيارات السياسة العامة في هذه المجالات؛ وإلى تعزيز قدراتها الوطنية على صياغة وتنفيذ السياسات والتدابير وبرامج العمل في هذه المجالات؛ وإلى تعزيز فهم القضايا الناشئة، بما في ذلك دور الترتيبات الدولية، بهدف تعزيز قدرة تلك البلدان على المشاركة في المناقشات والمفاوضات. وينبغي إيلاء اعتبار خاص للحاجة إلى تشجيع التعاون فيما بين البلدان النامية.

١١٥- تحسين فهم دور الاستثمار الأجنبي المباشر، وبناء الطاقة التكنولوجية، وتدويل المشاريع

١١٥- في مجال الاستثمار، ينبغي للأونكتاد:

• أن يجمع ويحلل البيانات وأن يجري البحوث الموجهة نحو السياسة العامة عن قضايا الاستثمار المتصلة بالتنمية، بما في ذلك تفاعل الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الداخلي، والترابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة. وينبغي بوجه خاص أن يجري هذه البحوث بشأن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التصنيع وإنشاء المشاريع على المستوى المحلي وتنمية طاقة العرض بوجه عام؛ ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعبئة الموارد، وتنمية الهياكل الأساسية، والمحافظة على الاستدامة البيئية، وبناء الطاقة التصديرية، وتنمية الموارد البشرية، دون أن تغيب عن الأذهان أهمية الروابط والتفاعلات بين الشركات الأجنبية والمحلية (بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة)؛

• أن يجري بحوثاً موجهة نحو السياسة العامة عن قضايا تتعلق بجذب الاستثمار الدولي والاستفادة منه، بما في ذلك محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وأطر السياسة العامة والأطر القانونية والتنظيمية وأفضل الممارسات المؤدية إلى تنمية القطاع الخاص والمواتية للاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي، بما في ذلك الاستثمار في الهياكل الأساسية، وتنمية الخبرة المحلية فضلاً عن الشبكات الإقليمية؛ والسياسات الحكومية الهادفة إلى تحقيق أكبر قدر من الأثر الإيجابي وأدنى قدر من الأثر السلبي الممكن للاستثمار الدولي، والاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو التصدير؛

• أن يبحث استخدام الحوافز لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتضمن محتوى تكنولوجياً كبيراً وطاقة تصديرية وآثار هذا الاستثمار، وخاصة على التجارة، وتعزيز الروابط في السوق المضيفة. ويتطلب دور معاهدات الازدواج الضريبي في تعزيز نقل التكنولوجيا ونشرها من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر مزيداً من البحث.

١١٦- وفي مجال التكنولوجيا، ينبغي أن يهدف العمل التحليلي للأونكتاد إلى استخلاص الدروس من التجربة المتجمعة من نقل التكنولوجيا ونشرها من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من القنوات بغية دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية للاستجابة للتغيرات التكنولوجية والعلمية ووضع أدوات للسياسة العامة لتيسير نقل التكنولوجيا. كما ينبغي أن يسعى إلى استكشاف الطرق التي يمكن بواسطتها إنشاء بيئة مواتية لنقل المعارف ونشرها، فضلاً عن مختلف طرق وآليات النقل والانتشار، بما في ذلك الطرق والوسائل المحددة التي تيسر الوصول إلى التكنولوجيات السليمة بيئياً على أن توضع استنتاجات مؤتمر ريو في الاعتبار الكامل. وينبغي إيلاء الاهتمام الواجب لبرنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة وللولاية التي تمخضت عنها الدورة الاستثنائية الثانية والعشرون للجمعية العامة للأمم المتحدة.

١١٧- وينبغي للأونكتاد أن يحلل جميع جوانب الاتفاقات الدولية القائمة ذات الصلة بنقل التكنولوجيا. وينبغي له أيضاً أن يأخذ بعين الاعتبار عمل لجنة العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في مجالات حماية الموارد البيولوجية وتأثير التكنولوجيا البيولوجية في التنمية.

١١٨- وينبغي للأونكتاد أن يحدد وينشر المعلومات المتعلقة بتدابير بلد المنشأ التي تشجع نقل التكنولوجيا بطرائق شتى إلى البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً.

١١٩- وفي مجال تنمية المشاريع، ينبغي للأونكتاد أن يقوم بتجميع وتحليل البيانات عن أفضل الممارسات المحلية لتنشيط التنمية وأن يعين السبل والوسائل التي تتيح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية الوفاء بالمعايير الدولية، فضلاً عن الحصول على التكنولوجيات الجديدة والانتفاع منها عن طريق الربط الشبكي والشاركة. وينبغي له بالإضافة إلى ذلك أن يحلل الروابط بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة من ناحية والشركات عبر الوطنية من ناحية أخرى. ويحدد الآليات لتمويل هذه المشاريع ويعزز طاقة المرأة واشتراكها في تشغيل المشاريع الصغيرة والمتوسطة مما يسهم في التخفيف من حدة الفقر.

١٢٠- وينبغي للأونكتاد أن يبحث كذلك تأثير التكامل الإقليمي على (أ) تنمية القدرات التنافسية للمشاريع، وخاصة في مجال تطوير وتعزيز سلاسل إنتاج السلع والخدمات القادرة على المنافسة، وكذلك تحديد وتعزيز تدابير الدعم المرافقة لهذه السلاسل؛ (ب) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛ (ج) اتفاقات الاستثمار.

١٢١- وينبغي للأونكتاد أن يجري بحثاً موجهاً نحو السياسة العامة بشأن ما يترتب على الاستثمار الأجنبي المباشر وبناء الطاقات التكنولوجية وتدويل المشاريع من آثار في مجال المنافسة والقدرة على المنافسة. وبوجه خاص، ينبغي أن يبحث الأونكتاد عواقب تطورات مثل التعاون فيما بين الشركات في مجال البحث والتطوير (التحالفات الاستراتيجية مثلاً). وينبغي للأونكتاد أن يوفر محفلاً لإجراء مناقشات على المستوى الحكومي الدولي ومستوى الخبراء بشأن هذه القضايا.

١٢٢- وينبغي للأونكتاد أن يعزز زيادة الشفافية والكشف المالي بأن يشجع على استخدام معايير معترف بها دولياً للمحاسبة والإبلاغ ومراجعة الحسابات وتحسين الإدارة في الشركات. وينبغي للأونكتاد أن يضع برامج تعاون تقني مناسبة في هذا الميدان.

٢٢' تعزيز قدرة البلدان النامية على صياغة وتنفيذ سياسات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه وعلى تعزيز الطاقات التكنولوجية ودعم تنمية المشاريع

١٢٣- في مجال الاستثمار، ينبغي للأونكتاد أن يدعم جهود البلدان النامية لجذب تدفقات الاستثمار، ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر، وللاستفادة القصوى من فوائده الصافية، بمساعدتها على صياغة وتنفيذ سياسات ووضع

أطر تنظيمية مناسبة. ويمكن لعمليات استعراض سياسة الاستثمار أن تؤدي دورا خاصا في هذا الصدد. وينبغي له أن يقوم بإعداد برامج خاصة لمساعدة البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا. وينبغي للأونكتاد أن يدرس التدابير المحلية القائمة التي يمكن أن يؤخذ بها في برامج لدعم جهود البلدان النامية من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه.

١٢٤- وفي مجال القدرات التكنولوجية وتنمية المشاريع، ينبغي للأونكتاد أن يقدم المزيد من الدعم لجهود البلدان لاستحداث نهج متكامل للاستثمار وتنمية التكنولوجيا والمشاريع، وتعزيز القدرة الابتكارية للمشاريع من خلال تنفيذ عمليات استعراض للسياسة الوطنية، عند الطلب؛ كما ينبغي له أن يساعد، من خلال التدريب وغيره من أنشطة التعاون التقني، على تنمية الموارد البشرية اللازمة لصياغة وتنفيذ سياسات متكاملة على المستوى الوطني للاستثمار والتكنولوجيا وتدويل المشاريع.

١٢٥- وينبغي للأونكتاد أن يواصل برنامج إنشاء المشاريع (إمبريتيك) لمساعدة البلدان على تعزيز المقدرات في مجال المشاريع وتعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة الابتكارية والقدرة على المنافسة، وأن يساعد على حل مشاكل الوصول إلى الأسواق، والمهارات في إدارة الأعمال، والتمويل والتكنولوجيا.

٣' تحسين فهم القضايا الناشئة، بما في ذلك دور الترتيبات الدولية، لأغراض جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه، وتعزيز الطاقة التكنولوجية، وتشجيع تنمية المشاريع في اقتصاد عالمي آخذ في العولمة

١٢٦- في مجال الاستثمار، ينبغي للأونكتاد أن يساعد على تعزيز فهم العلاقة بين التجارة والاستثمار وكذلك دور ترتيبات الاستثمار الدولية في عملية التنمية وكيفية مساهمتها في التنمية، بما في ذلك من خلال تيسير تنمية التكنولوجيا والمشاريع. وتتضمن مجالات الاهتمام معاهدات الاستثمار الثنائية التي تضم البلدان النامية، وإدراج المسائل المتعلقة بالاستثمار في الاتفاقات الإقليمية، وزيادة الإحاطة بالمفاهيم الرئيسية في المعاهدات، والبعد الإنمائي لاتفاقات الاستثمار الدولية.

١٢٧- وبغية إثراء المناقشات الدولية بالتجربة الفعلية للبلدان والمناطق، وعلى سبيل المثال، الشراكة والحوار بين القطاعين الخاص والعام وتعزيز تقاسم ونشر الممارسات الدولية فيما بين صانعي السياسات على المستوى الوطني، ينبغي للأونكتاد أن يقوم بعمل تحليلي، وأن يوفر محفلا لتبادل الخبرات، بشأن صياغة سياسات مواتية لتنمية القطاع الخاص على المستوى المحلي والوطني والإقليمي، وبشأن بيئات الاستثمار من خلال إجراء دراسات تستعرض سياسات الاستثمار بناء على طلب البلدان المهتمة.

١٢٨- وفي مجال نقل التكنولوجيا، ينبغي للأونكتاد أن يدرس وينشر على نطاق واسع المعلومات عن أفضل ممارسات الوصول إلى التكنولوجيا.

جيم- التجارة الدولية

١٢٩- ينبغي أن يظل الهدف الرئيسي للأونكتاد في مجال التجارة الدولية هو مساعدة البلدان النامية على الاندماج بصورة أكمل في النظام التجاري الدولي وعلى الاستفادة منه. وينبغي أن ينصب تركيز عمل الأونكتاد على تحليل السياسة العامة وبناء توافق الآراء لتعيين معالم الأبعاد الإنمائية لنظام التجارة المتعدد الأطراف بوضوح أكبر. وينبغي أن يكون للأونكتاد هدف آخر هو دعم بناء الطاقات في البلدان النامية لتمكينها بصورة تدريجية من أن تصبح طرفاً فعالاً في النظام التجاري المتعدد الأطراف من حيث جني فوائد كاملة من تحرير التجارة، والتمتع بحقوقها المتعددة الأطراف والامتثال لالتزاماتها المتعددة الأطراف. كما ينبغي للأونكتاد أن يعين، استناداً إلى البحوث وأدلة التجربة العملية وتقييم الأثر الإنمائي، ما يترتب على القواعد التجارية المتعددة الأطراف القائمة والناشئة من آثار على الآفاق الإنمائية للبلدان النامية.

١٣٠- وينبغي توجيه عناصر هامة من عمل الأونكتاد نحو دعم توافق الآراء على المستوى الحكومي الدولي في مجال التجارة من خلال تيسير وضع جدول أعمال إيجابي للبلدان النامية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف المقبلة. ويتضمن ذلك تحديد ماهية أدوات سياسة التجارة الدولية الأكثر دعماً للجهود الإنمائية في عالم آخذ في العولمة. كما ينبغي للأونكتاد أن يحدد ويقترح السبل والوسائل لتناول القيود التي تواجهها البلدان النامية في الاستفادة بصورة عادلة من نظام التجارة، بما في ذلك تلك المتعلقة بعوائقها الهيكلية ومحدودية الخيارات في مجال السياسة الداخلية وضعفها المالي، وكذلك تلك المترتبة على الاختلال في التوازن بين الحقوق والالتزامات. وينبغي تحديد سبل ووسائل لمعالجة أوجه الاختلال هذه. كما ينبغي بحث دور ترتيبات التعاون والتكامل الإقليميين وإمكاناتها الإنمائية وعلاقتها بالنظام التجاري المتعدد الأطراف.

١٣١- وينبغي للأونكتاد أن يساعد البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جهودها لتشخيص أدوات السياسة التجارية التي تزيد من فعالية سياساتها الإنمائية، مع مراعاة ما تواجهه من مشاكل عامة في مجال الوصول إلى الأسواق، وعدم كفاية طاقاتها المؤسسية ونقص طاقات العرض لديها في المجالات ذات التوجه التصديري، فضلاً عن الافتقار إلى الموارد البشرية الماهرة. وينبغي أن يسدي المشورة في هذه المجالات إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مفاوضات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وينبغي للأونكتاد أخيراً أن يحدد السبل والوسائل لتوسيع التجارة بين البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان النامية.

١١' الوصول إلى الأسواق

١٣٢- ينبغي أن يتصل عمل الأونكتاد بالتحليل أولاً، وبعده بالمساهمة في بناء توافق الآراء على أساس تحليلاته وحسب الاقتضاء في صدد ما يلي:

- تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية في قطاعات الصادرات ذات الأهمية للبلدان النامية خاصة في أسواق البلدان المتقدمة؛
- الحفاظ على مستوى وصول جميع المستفيدين إلى الأسواق، بدون رسوم جمركية أو برسوم جمركية مخفضة، من خلال مخططات نظام الأفضليات المعمم الوطنية، وزيادة تحسين ذلك المستوى؛
- إتاحة أقصى قدر من مزايا الوصول إلى الأسواق لأقل البلدان نمواً وذلك، مثلاً، قيام البلدان المتقدمة بمنح جميع المنتجات تقريباً التي يكون مصدرها أقل البلدان نمواً معاملة الإعفاء من الرسوم الجمركية والحصص التعريفية، ومساهمة البلدان النامية الأخرى في تحسين الوصول إلى الأسواق أمام صادرات أقل البلدان نمواً واقتراح ذلك ببرنامج متعدد الأطراف وثنائي لتحسين الطاقات والمقدرات الإنتاجية والتصديرية لهذه البلدان؛
- أثر إجراءات مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية.

٢٢ التجارة في الزراعة

١٣٣- ينبغي للأونكتاد أن يساعد البلدان النامية في المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن الزراعة. وينبغي دعم هذا الجهد بعمل تحليلي وبمساعدة تقنية تقدم إلى البلدان النامية في المجالات التالية: '١' سبل ووسائل تحسين إمكانية وصول الصادرات الزراعية من البلدان النامية إلى الأسواق؛ '٢' توفير الدعم المحلي، بما في ذلك توفيره في سياق جهودها المبذولة لزيادة الإنتاجية والأمن الغذائي و'٣' والإعانات التصديرية وأنواع أخرى من الدعم التصديري. وينبغي للأونكتاد، في هذا الصدد، أن يحلل تأثير عملية الإصلاح المتوخاة في المادة ٢٠ من اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة على جميع البلدان النامية، مع الاهتمام خاصة بشواغل أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية. وينبغي للأونكتاد أيضاً أن يتصدى، في عمله التحليلي لاحتياجات وشواغل البلدان النامية الجزرية الصغيرة وينبغي للأونكتاد أن يضطلع كذلك بأعمال تحليلية بشأن الشواغل الكبرى للبلدان النامية في مجال الزراعة.

٢٣ التجارة في الخدمات

١٣٤- ينبغي للأونكتاد أن يساعد البلدان النامية في تعيين ما يلي:

- القطاعات ذات الأولوية التي ينبغي فيها تحرير التجارة في وقت مبكر؛

• الحواجز التجارية الرئيسية التي تواجهها البلدان النامية في قطاعات الخدمات هذه، لا سيما تلك الحواجز التي تحد من قدرة البلدان النامية على تصدير خدماتها؛

• الشروط اللازمة التي يجب توافرها مسبقاً على المستوى المحلي لكي تستفيد البلدان النامية من تحرير التجارة في قطاع الخدمات بوجه عام. وينبغي إيلاء الاهتمام للفرص التي تتيحها البيئة الاقتصادية المتفتحة للبلدان النامية. وينبغي دعم هذا التحليل عند الضرورة بمساعدة تقنية لتقوية طاقتها المحلية في مجال الخدمات وبخاصة من خلال تقديم الدعم في مجالات عمليات تكيف السياسات والتشريعات.

١٣٥- وفي مجال التجارة الإلكترونية، ينبغي أن يسهم الأونكتاد في فهم المقترحات المقدمة في مجال التجارة الإلكترونية على المستوى الدولي. وينبغي أن يستكمل العمل التحليلي بأنشطة لبناء الطاقات تهدف إلى تعزيز قدرات البلدان النامية على الاستفادة من التجارة الإلكترونية والمشاركة بنشاط في المناقشات الدولية لهذا الموضوع.

٤٠٠ ' دعم البلدان النامية في المفاوضات المتعددة الأطراف والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

١٣٦- ينبغي للأونكتاد أن يقدم الدعم التحليلي والتقني للبلدان النامية على صعيد جدول الأعمال الكامن في المفاوضات وفي مجالات التفاوض المحتملة الأخرى. وينبغي له أن يساعد عن كثب هذه البلدان في تنفيذها لبنود جدول أعمالها الإيجابي، وذلك عن طريق توفير ما يلزم من مدخلات تحليلية وتقنية في أهدافها التفاوضية، ودعم عملية بناء الطاقات لديها، وتوفير محفل لتبادل الآراء والمعلومات. وينبغي للأونكتاد أن يواصل تقديم المساعدة إلى البلدان التي تنضم إلى منظمة التجارة العالمية بغية الإسهام في انضمامها في وقت مبكر وفي إضفاء العالمية على النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٥٠٠ ' التكامل الإقليمي والنظام التجاري المتعدد الأطراف

١٣٧- ينبغي لعمل الأونكتاد في هذا المجال أن يتضمن تحليل وتعيين الخيارات المتاحة لتجمعات اقتصادية معينة ومحاكاة ما يترتب على مناطق التجارة الحرة من آثار على تنمية البلدان النامية وعلى تدفقات التجارة، مع مراعاة العلاقة بين الترتيبات والتجمعات الإقليمية والنظام التجاري المتعدد الأطراف.

١٣٨- وينبغي للأونكتاد أن يقدم المساعدة إلى البلدان النامية في تحليل واستحداث أكثر الآليات ملائمة للأغراض التالية:

• تحديد استراتيجيات جديدة على المستوى الإقليمي لتعزيز القدرة التنافسية للبلدان النامية، بما في ذلك في الاتفاقات المعقودة مع البلدان المتقدمة، ولتحسين طاقتها للنهوض بمصالحها التجارية في المفاوضات العالمية؛

- بلوغ مستوى عالٍ من إلغاء التعريفات الجمركية في إطار التجمعات الإقليمية؛
- زيادة إمكانات وصول سلعها وخدماتها إلى الأسواق داخل التجمعات الإقليمية وخارجها؛
- وضع قواعد منشأ مؤاتية.

٦٦ المعاملة الخاصة والتفاضلية

١٣٩- لكي يقدم الأونكتاد إلى البلدان النامية قدراً مسوَّغاً من المرونة من خلال المعاملة الخاصة والتفاضلية لتمكينها من اتخاذ التدابير اللازمة لسياساتها الإنمائية، ومن التمتع بالفوائد الكاملة للنظام التجاري المتعدد الأطراف فإنه ينبغي له أن ينظر في وسائل ربط أحكام هذه المعاملة الخاصة والتفاضلية بمعايير اقتصادية وإنمائية وبالأثر المحتمل لها على فعالية إنجازها الهدف الشامل المتمثل في الاندماج التدريجي في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وعند القيام بذلك، ينبغي إيلاء الاهتمام إلى: '١' الخبرة المتراكمة في تنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية؛ و'٢' النظر في وضع أحكام إضافية للمعاملة الخاصة والتفاضلية من أجل دعم تنمية مقدرات العرض من الصادرات القادرة على المنافسة على المستوى الدولي وتشجيع تنويع المنتجات؛ '٣' الإمكانات المتاحة لربط زيادة تحرير التجارة بتعزيز نقل التكنولوجيا؛ و'٤' تعيين تدابير المعاملة الخاصة والتفاضلية لصالح أقل البلدان نمواً.

٦٧ قضايا المنافسة

١٤٠- ينبغي للأونكتاد أن يواصل ويوسع مساعده للبلدان المهتمة في تطوير إطارها الوطني التنظيمي والمؤسسي في مجال قانون وسياسة المنافسة.

١٤١- وينبغي أن يهدف عمل الأونكتاد في هذا المجال، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وسائر المنظمات ذات الصلة، إلى تعزيز طاقة المؤسسات العامة المعنية بالمنافسة وحماية المستهلك في البلدان النامية ومساعدتها في تثقيف الجمهور وممثلي القطاع الخاص في هذا المجال.

١٤٢- وينبغي للأونكتاد أن يستمر في بحث المسائل المتعلقة بقوانين وسياسات المنافسة ذات الأهمية المحددة في التنمية. وينبغي له أن يقوم بإعداد تقارير دورية عن التقييدات التي تفرض في القطاعات الاستراتيجية وأثرها على البلدان النامية ولا سيما البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية ولا سيما على قدرتها التنافسية. وينبغي أن يقوم الأونكتاد بدراسة متعمقة للأثر الإنمائي للاتفاقات الدولية المحتملة بشأن المنافسة.

١٤٣- وينبغي للأونكتاد أيضاً أن يواصل دراسة العلاقة بين المنافسة والقدرة التنافسية فضلاً عن الجوانب المتصلة بالتجارة من المنافسة وتوضيحها ورصدها، بطرق منها إجراء دراسات قطرية ودراسات حالات فردية محددة.

٨' تعزيز طاقات العرض في قطاعات السلع الأساسية والموجهة نحو التصدير

١٤٤- نظرا لأهمية السلع الأساسية بالنسبة لكثير من البلدان النامية في مجالات العمالة والدخل وحصائل الصادرات، ينبغي للأونكتاد أن يعزز دعمه للبلدان النامية في هذا المجال. وينبغي أن يتركز عمل الأونكتاد على ما يلي:

- تعيين سبل ووسائل زيادة طاقة العرض لدى البلدان المنتجة للسلع الأساسية، وكذلك تحديد العقبات التي تعترض سبيل تنمية صناعات التجهيز، ومساعدة البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية لكي تحقق الاستغلال الكامل لتنوع السلع الأساسية بوصفه أحد السبل الممكنة الرئيسية نحو التصنيع؛
- تعيين التغيرات التي تحدث في ديناميات وهيكلة الأسواق الدولية للسلع الأساسية، من أجل زيادة تمكين البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية من صياغة الاستجابات على صعيد السياسة العامة إزاء التطورات الجديدة الحاسمة؛
- إتاحة رؤية واضحة لتعقيدات السلاسل الدولية للسلع الأساسية لتمكين مشاريع تلك البلدان من احتلال المركز الأمثل في السوق، وزيادة القيمة المضافة المحتفظ بها إلى أقصى حد، وتحقيق درجة مثلى من الآثار الدينامية للروابط والتكنولوجيات ورفع المستوى؛
- المساعدة في زيادة شفافية الأسواق وتدفقات المعلومات بطرق منها جمع ونشر المعلومات والبيانات السلعية ذات الصلة وذلك على أساس منظم ومتواتر؛
- إتاحة محفل يمكن فيه للمنتجين الأقل كفاءة الاجتماع بمنتجين ذوي كفاءة عالية لاستكشاف إمكانيات التعاون وتغيير موقع الإنتاج؛
- العمل، بالتضافر مع شركاء آخرين متعددي الأطراف حسب الاقتضاء، مثل البنك الدولي، على مساعدة التجار والمنتجين في إدارة المخاطر السعرية وكذلك في استخدام أدوات التمويل المنظم لتوليد موارد إضافية يمكن استخدامها لتنمية أو تنوع قطاع السلع الأساسية؛
- تزويد منتجي ومستخدمي النفط والغاز في البلدان النامية بالمساعدة التقنية والمشورة في مجال السياسة العامة بشأن الآليات ذات الصلة، بما في ذلك أدوات إدارة المخاطر، وخاصة في سياق تنفيذ الخصخصة ومخططات التحرير بهدف حماية الحكومات والهيئات الخاصة المستخدمة والمستهلكين من مخاطر التقلبات السعرية العالية؛

- التعاون الوثيق مع الصندوق المشترك للسلع الأساسية، واستخدام أوجه التكامل القائمة لتحقيق أقصى المزايا.

٩' تعزيز طاقات العرض في قطاعات المصنوعات والخدمات الموجهة نحو التصدير

١٤٥- ينبغي أن يركز عمل الأونكتاد على ما يلي:

- مواصلة تقييم الفرص المتاحة لتحقيق تنمية دينامية للصناعات والخدمات الموجهة نحو التصدير في البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً؛ والقيام خاصة بتعيين قطاعات الخدمات ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية وسبل التغلب على أوجه قصور الهياكل الأساسية التي تعيق تنميتها، بوسائل تشمل إدخال أساليب جديدة للتجارة في الخدمات؛
- تحليل السبل التي تسمح للبلدان النامية بتحسين طاقات العرض لديها في مجال التجارة في الخدمات من خلال أمور من جعلتها تنمية الموارد البشرية، وبناء الطاقات المؤسسية، وتحسين الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة واستخدامها، ولا سيما في قطاع تطوير برامج المعلوماتية والقطاعات السمعية والبصرية وهي التكنولوجيات ذات الأساس الرقمي، ووضع تشريعات مناسبة؛
- تحليل الإمكانيات المتاحة لتعزيز القدرة التنافسية لصادرات البلدان النامية من المنتجات الصناعية والخدمات ووصولها إلى الأسواق؛
- مساعدة البلدان النامية على وضع استراتيجيات لكي تندمج في الأسواق الإقليمية والعالمية باعتبار هذا الاندماج خياراً رئيسياً من خيارات السياسة العامة فيما يتعلق بالإنتاج الصناعي والخدمات القادرين على المنافسة.

١٠' التجارة والبيئة

١٤٦- ينبغي أن يتركز عمل الأونكتاد، بالتعاون مع المنظمات الأخرى ذات الصلة، على المساعدة في كفالة التوازن في مناقشة التجارة والتنمية من خلال إلقاء الضوء على المسائل التي تهم البلدان النامية وتعزيز البعد الإنمائي. ويتطلب ذلك بدوره اهتماماً خاصاً بمجالات العمل التالية:

- تعيين السياسات اللازمة للتصدي للقيود الرئيسية التي تواجه كثيراً من البلدان النامية في الاستجابة للتحديات البيئية مثل الافتقار إلى الطاقات التقنية والمالية والمؤسسية والتوريدية مع مراعاة الأوضاع البيئية والإنمائية لكل بلد؛

- زيادة فهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن التدابير التجارية للأغراض البيئية على البلدان ذات المستويات المختلفة من التنمية، بما في ذلك آثار المتطلبات البيئية على صادرات البلدان النامية؛
- تعيين الاحتياجات المحددة للبلدان النامية في مجال بناء الطاقات والعمل على وضع برنامج واسع النطاق لبناء الطاقات في مجالات التجارة والتنمية.
- ١٤٧- وينبغي للأونكتاد أن يشجع وأن يعمل أيضاً، بالتعاون الكامل مع المنظمات الأخرى ذات الصلة وخاصة وحسب الاقتضاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة الصحة العالمية، على تعزيز التحليل وبناء توافق الآراء بهدف تحديد المسائل التي قد تعود بفوائد ممكنة للبلدان النامية بما في ذلك الروابط بين الصحة العامة والتنمية. وينبغي أن يركز هذا العمل على ما يلي:
- بحث الآثار الاقتصادية والإنمائية المترتبة على الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وتحديد سبل تعزيز التنفيذ والاستخدام الفعالين لتدابير التمكين من أجل تحقيق الأهداف البيئية العالمية؛
- دراسة سبل تعزيز التطوير المحلي للتكنولوجيات السليمة بيئياً ونقلها إلى البلدان النامية، بما في ذلك من خلال تنفيذ الأحكام المتصلة بالموضوع والواردة في الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، ومنها مثلاً المادة ٧ والمادة ٦٦-٢ من ذلك الاتفاق، بغية المساهمة في النهوض بالابتكار التكنولوجي وفي نقل ونشر التكنولوجيا تحقيقاً للصالح المشترك للمنتجين والمستعملين للمعارف التكنولوجية بشكل يفضي إلى الرفاه الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق التوازن بين الحقوق والالتزامات؛
- مراعاة أهداف وأحكام اتفاقية التنوع البيولوجي والاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة ودراسة سبل حماية المعرفة المحلية والابتكارات وممارسات المجتمعات المحلية والأصلية وتعزيز التعاون في البحث والتطوير المتعلقين بالتكنولوجيات المرتبطة باستخدام الموارد البيولوجية استخداماً مستداماً؛
- بحث الآثار التجارية والإنمائية المحتملة للتدابير البيئية والفرص الناجمة عنها، مع مراعاة شواغل البلدان النامية، لا سيما فيما يتعلق بالآثار المحتملة على المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛
- دعم جهود البلدان النامية في النهوض بإنتاج المنتجات المفضلة بيئياً وبفرص التجارة فيها؛

- سبل تعزيز ودعم الاستثمارات والتجارة التي تساهم في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة ففي أمور منها الموارد الإحيائية مثل مبادرة التجارة الإحيائية (البيولوجية)؛
- دراسة سبل ووسائل معالجة شواغل البلدان النامية في مجال صادرات السلع المحظورة محليا؛
- تعزيز أهمية تقييم الموارد الطبيعية بصورة مناسبة بهدف زيادة القدرة التنافسية للسلع والخدمات التي تولدها هذه الموارد؛
- مساعدة البلدان النامية في تعزيز فهم الآثار التجارية والبيئية، بما فيها آثار التنوع الإحيائي (البيولوجي)، والآثار الإنمائية الناجمة عن التكنولوجيات الإحيائية؛
- دعم بناء طاقة البحث والتطوير والنظم القانونية والتنظيمية لدعم برنامج لجنة الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛
- مواصلة أعماله كمدير لمهام لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بشأن التجارة والبيئة والتنمية المستدامة.

دال - الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة وتنمية الموارد البشرية

١٤٨- ينبغي للأونكتاد أن يستمر في مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في بناء الهياكل الأساسية للخدمات في مجالات الجمارك والنقل والأعمال المصرفية والسياحة بغية تحسين قدرتها على المنافسة في السوق الدولية.

١٤٩- وينبغي أن يضم برنامج عمل الأونكتاد في صدد كل من أنشطته التحليلية وتعاونيه التقني ما يلي:

- تيسير التجارة واستخدام تكنولوجيا المعلومات في الأنشطة ذات الصلة بالتجارة وبشكل خاص البعد المتصل بالتنمية من التجارة الإلكترونية؛
- الإصلاحات المؤسسية والتعديلات التشريعية حسب الاقتضاء وأنشطة بناء الطاقات والتدريب الداعمة لإقامة هياكل أساسية خدمية فعالة لأغراض التجارة؛

- المكاسب المحتملة من حيث الكفاءة نتيجة بناء هياكل أساسية خدمية من أجل التجارة على الصعيد الإقليمي؛
- المشاكل الخاصة بأقل البلدان نمواً، مثل الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات وبناء طاقة في مجال الموارد البشرية للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والمشاركة بالتالي في مجتمع المعلومات.

١١' تيسير التجارة والنقل

- ١٥٠- ينبغي أن يركز عمل الأونكتاد على ميزته النسبية في مجالات الاقتصادات التطبيقية للنقل وتيسير التجارة والنقل المتعدد الوسائط. ويجب على الأونكتاد أن يعالج المشاكل المتصلة بتوفير خدمات النقل الدولية والوصول إليها كجزء لا يتجزأ من تدابير الدعم الدولية التي تستهدف تمكين تجارة وصناعة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر من بين هذه البلدان، للمشاركة بفعالية أكبر في عملية العولمة.
- ١٥١- وينبغي مواصلة وتعزيز الأعمال التي اضطلع بها الأونكتاد في السنوات الأخيرة في مجال نظم إدارة المعلومات والسوقيات المطبقة في قطاع النقل، مثل نظم المعلومات المسبقة عن البضائع. وينبغي أن تغطي برامج الأونكتاد اهتماماً خاصاً للصعاب المحددة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية.
- ١٥٢- وينبغي للأونكتاد، بالتعاون الوثيق مع المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، مواصلة القيام بالدراسات بشأن تنفيذ قواعد النقل المتعدد الوسائط.

٢' الجمارك

- ١٥٣- ينبغي أن يواصل برنامج الأونكتاد لإصلاح وأتمتة الجمارك ("أسيكودا" أو النظام الآلي للبيانات الجمركية) دعم جهود البلدان النامية. وينبغي للأونكتاد أن يكفل مراعاة أحدث تكنولوجيا المعلومات وأكثرها فعالية في تنفيذ مشاريع إصلاح وأتمتة الجمارك. وفي هذا الصدد ينبغي إيلاء اهتمام خاص لبناء الطاقات في البلدان النامية لتيسير الامتثال لمتطلبات المعايير المحددة في الاتفاقات المتعددة الأطراف مثل اتفاق منظمة التجارة العالمية لتحديد القيمة الجمركية.

٣' الأعمال المصرفية والتأمين

- ١٥٤- ينبغي للأونكتاد أن يقوم بأعمال المساعدة التحليلية والتقنية لمساعدة هيئات التنظيم ورابطات الصناعة ذات الصلة في تحسين الإطار التنظيمي والمؤسسي لتكييف هذا القطاع مع أفضل الممارسات الدولية والمتطلبات المنصوص عليها في الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات المعقود في إطار منظمة التجارة العالمية.

٤' الخدمات اللازمة للمشاريع البالغة الصغر

١٥٥- ينبغي أن يواصل الأونكتاد أعماله التحليلية والمساعدة التقنية بشأن تطوير الهياكل الأساسية المالية والخدمات التي تستجيب لاحتياجات المشاريع البالغة الصغر بما في ذلك مجالات الائتمان والتأمين والادخار المتصلة بالمشاريع البالغة الصغر.

٥' التجارة الإلكترونية

١٥٦- ينبغي للأونكتاد أن يساهم في إعلام المناقشات الدولية بالأثر الإنمائي لشبكات المعلومات العالمية مع التصدي بصورة خاصة لمعالجة الاحتياجات الخاصة بالبلدان النامية، مثل الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات ونقص الهياكل الأساسية وبناء طاقة من الموارد البشرية. وينبغي إيلاء أهمية خاصة إلى تأثيرها على قطاع المشاريع، بما في ذلك هياكل الشركات ودور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المنافسة العالمية وكذلك التجارة الدولية والتدفقات الاستثمارية. وينبغي أن يستمر الأونكتاد في تنظيم الحلقات الدراسية وورش العمل وغيرها من وسائل تبادل المعلومات بشأن الموضوعات الداخلة في هذا المجال.

١٥٧- وينبغي للأونكتاد أن يقوم بأعمال تحليلية موجهة نحو السياسة العامة بشأن ما يلحق البلدان النامية من آثار ناجمة عن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والقانونية للتجارة الإلكترونية من منظور إنمائي، إلى جانب العمل الجاري بشأن الجوانب القانونية بالتعاون الوثيق مع لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي وخاصة القضايا ذات الأهمية في قطاع النقل وغيره من قطاعات الخدمات المتصلة. وينبغي أيضا للأونكتاد أن يحلل البيانات الإحصائية الأساسية بشأن تدفقات التجارة الإلكترونية.

١٥٨- ينفذ الأونكتاد بالكامل استراتيجية برنامج النقاط التجارية المقترحة في وثيقة الأمانة TDB/WP/120 بما في ذلك نقل شبكة فرص التجارة الإلكترونية بأسرع ما يمكن إلى كيان لا يستهدف الربح.

٦' تنمية الموارد البشرية

١٥٩- نظرا للأهمية الحيوية لبناء الطاقات الوطنية في البلدان النامية، بما في ذلك البعد الجنساني، ينبغي للأونكتاد أن يواصل أنشطته في نطاق اختصاصه لدعم تنمية الموارد البشرية. وينبغي للأونكتاد أن يؤدي دورا في دعم الشبكات التي تضم جامعات ومؤسسات حكومية وفي توفير المعلومات للمشاريع والحكومات في صدد ما يلي: (أ) الروابط بين أنشطة تنمية الموارد البشرية، وخاصة التدريب، وكذلك أداء المشاريع؛ (ب) التخطيط الطويل الأجل للأنشطة المتعلقة بتنمية الموارد البشرية وتنسيق أنشطة التدريب والتعاون أو تنمية الشراكات بين المشاريع؛ (ج) صياغة سياسات واستراتيجيات تنمية الموارد البشرية لكي تأخذ بها البلدان النامية.

١٦٠- وقد قام الأونكتاد، بالتعاون مع منظمات دولية أخرى، بأعمال رائدة لتعزيز المعايير وإنشاء شبكات لإجراء التدريب وفق الاحتياجات الإنمائية. كما أن دبلوماسية الأونكتاد التجارية وبرنامج التدريب في مجال النقل البحري (TRAINMAR) وبرنامج التدريب في مجال التجارة الخارجية (TRAINFORTRADE) تنطوي على إمكانات كبرى لمساعدة البلدان على التعاون لتلبية احتياجاتها الإنمائية من خلال قيامها ببرامج التدريب الخاصة بها في ميدان الخدمات الداعمة للتجارة. ومواصلة هذه البرامج أمر جوهري لكي تزدهر هذه الشبكات، ولكن الشبكات ستكون أيضاً مصدراً للتدريب في جميع المجالات التي يعمل فيها الأونكتاد من أجل التنمية.

هاء - أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة

١٦١- يعمل الأونكتاد بوصفه جهة التنسيق في الأمم المتحدة لصالح أقل البلدان نمواً عن طريق رصد تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً في التسعينات. وبالإضافة إلى أقل البلدان نمواً يتناول الأونكتاد أيضاً احتياجات البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان النامية الجزرية. ويواصل الأونكتاد تيسير تنفيذ الإطار العالمي للتعاون في النقل العابر بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية ومجتمع المتبرعين. وينبغي أن تبذل أمانة الأونكتاد كل الجهود لتحسين الاتصال بالبلدان التي لا يوجد لها تمثيل في جنيف.

١٦٢- والأونكتاد مسؤول، في إطار عمله المتعلق بأقل البلدان نمواً، عن التنسيق والإعداد لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً ومتابعته، ورصد وتحليل مختلف المبادرات الدولية الرئيسية من ناحية اتصالها بأقل البلدان نمواً ومساعدة هذه البلدان على فهم القضايا الرئيسية في مفاوضات منظمة التجارة العالمية ومتابعة الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة فضلاً عن المبادرات الأخرى المتصلة بالمساعدة التقنية، وتنفيذ ومتابعة القرارات الصادرة عن الجمعية العامة. ويتطلب المزيد من التنفيذ الناجح لهذه الأنشطة المتصلة بأقل البلدان نمواً والولايات المتعلقة بالبلدان النامية غير الساحلية والجزرية الصغيرة إتاحة العدد الكافي من الموظفين والموارد الكافية لمكتب المنسق الخاص للبلدان النامية الأقل نمواً وغير الساحلية والجزرية. وتقع على جميع شعب أمانة الأونكتاد مسؤولية التأكد من أن أنشطة الأونكتاد تأخذ بعين الاعتبار احتياجات أقل البلدان نمواً.

١٦٣- وتنفيذ الأنشطة لصالح أقل البلدان نمواً يتطلب تجديداً منتظماً لموارد الصندوق الاستئماني لأقل البلدان نمواً فضلاً عن تقديم تبرعات عينية. ويتطلب الأمر بصفة خاصة زيادة المساهمات في ضوء دور الأونكتاد في تنفيذ نتائج الاجتماع الرفيع المستوى بشأن المبادرات المتكاملة لصالح تنمية تجارة أقل البلدان نمواً وإطارها المتكامل: ويدعى الأونكتاد إلى إعداد برنامج عمل متكامل للمساعدة التقنية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً وإلى الاضطلاع بتقييم واقعي للمتطلبات من الموارد اللازمة لتنفيذها.

واو - التعاون التقني

١٦٤- التعاون التقني واحد من الوظائف الرئيسية الثلاث للأونكتاد. وهو يشكل التعبير العملي لالتزام المنظمة بالتنمية الوطنية والإقليمية والعالمية. وتعتمد فعالية وأهمية التعاون التقني الذي يقوم به الأونكتاد على إدماجه مع التحليل الذي تقوم به أمانة الأونكتاد للسياسة العامة ومع أعمال الآلية الحكومية الدولية. وقد حدد الأونكتاد التاسع المعالم الأساسية لهذا النهج التي وضحت فيما بعد في استراتيجية الأونكتاد للتعاون التقني التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية في حزيران/يونيه ١٩٩٧. ويتطلب الأعمال الكامل للعلاقات المتبادلة الفعالة بين الوظائف الأساسية الثلاث للأونكتاد بذل جهود أكبر في مجال التعاون التقني على النحو التالي:

١١' يتطلب الأمر اتخاذ تدابير لكفالة تركيز الجهود على التعاون التقني الذي يستغل استغلالا فعالا العلاقة المتبادلة بين تحليل السياسة العامة والمداولات الحكومية الدولية والأنشطة التنفيذية. وينبغي أن يكون نهج الأونكتاد في تناول التعاون التقني أكثر ترابطا وتركيزا وتنسيقا. وينبغي إعطاء الأولوية للأنشطة التي تعزز قدرة البلدان المستفيدة على المشاركة الفعالة في النظام التجاري الدولي. وينبغي أن تكون الأنشطة مدفوعة بالطلب وأن يكون الهدف النهائي منها رفع مستويات المعيشة لشعوب البلدان النامية من خلال تعزيز بناء الطاقات لأغراض منها التجارة والاستثمار والتنمية؛

٢٢' وفي هذا الصدد ينبغي أن يركز التعاون التقني للأونكتاد على ما يلي:

- (أ) بناء الطاقات لمساعدة البلدان النامية على الاندماج في الاقتصاد العالمي بشكل يتمشى مع احتياجاتها الإنمائية؛
- (ب) التحضيرات للمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن التجارة وتنفيذ النتائج المترتبة عليها؛
- (ج) دعم التعاون فيما بين البلدان النامية على المستويات الإقليمية والإقليمية والأقاليمية؛

٣٣' وطبقا للاتفاق الذي تم التوصل إليه في الأونكتاد التاسع ينبغي أن تتجه المساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد صوب البلدان النامية التي تكون في أشد الحاجة إليها. وينبغي أن تحتل أقل البلدان نمواً مكان الأولوية في المساعدة المقدمة من الأونكتاد. وينبغي تعزيز فعالية وأثر التعاون التقني للأونكتاد بوصفه عنصرا جوهريا يستكمل الأعمال التحليلية والتداولية الموجهة نحو السياسة العامة التي تقوم بها هذه المؤسسة. وينبغي معالجة الاحتياجات المحددة التي تختص بها الدول النامية الجزرية الصغيرة والبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وبعض البلدان النامية

ذات الاقتصادات الضعيفة هيكلية والصغيرة والمعرضة. وينبغي أن يواصل الأونكتاد تقديم المساعدة إلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية؛

’٤‘ وفي حين أن الدعم المستمر من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف والمساهمات المقدمة من الجهات المانحة الثنائية ومن الميزانية العادية وغيرها من المصادر المحتملة للتمويل كلها عوامل تؤمن توافر الموارد المالية وإمكانية التنبؤ بها لبرامج الأونكتاد في التعاون التقني فإنها تيسر تخطيط وتنفيذ البرامج التشغيلية وتحقق درجة أكبر من التماسك في الأنشطة. وتدعى الجهات المانحة إلى مواصلة تمويل برامج المساعدة التقنية التي يضعها الأونكتاد وزيادتها إن أمكن. وينبغي تخطيط أنشطة الأونكتاد للتعاون التقني وتنفيذها في ضوء توفر الموارد المالية والتبرعات؛

’٥‘ وفي صدد التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى ينبغي لأمانة الأونكتاد أن تضع طرائق عملية لتحقيق مساهمته الفعالة في التحضير لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتقييم القطري المشترك لكفالة اشتماله على المساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد في ميدان التجارة والتنمية. وينبغي أيضا للأونكتاد أن يستفيد من الخبرات التنسيقية المكتسبة من خلال برنامج المساعدة التقنية المتكامل المشترك (بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية) والإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لفائدة أقل البلدان نمواً؛

’٦‘ وينبغي تعزيز التنسيق الداخلي لأنشطة التعاون التقني بوسائل منها ممارسة درجة أكبر من الإشراف المركزي ومن خلال تقديم خطة إرشادية سنوية لبرامج التعاون التقني إلى الدول الأعضاء. كما أن التنسيق الداخلي المعزز سيسهل التنسيق فيما بين الجهات المختصة لتحقيق التماسك والتكامل بين التدابير التي تتخذ دعماً لبناء الطاقات. وفي هذا الصدد فإن مبادئ التنسيق بين الجهات المانحة والملكية الكاملة من جانب البلدان المستفيدة يمكن أن تحسّن أنشطة التعاون التقني؛

’٧‘ ينبغي أن تقوم الهيئة الملائمة بالنظر في ضرورة قيام الأونكتاد بتركيز أنشطته في التعاون التقني؛

’٨‘ يجب أن تخضع برامج المساعدة التقنية للمحاسبة المتعلقة بالتكلفة وينبغي التوصل إلى سبل ووسائل لتطبيق وتحسين آليات تحقيق الاستدامة المالية في بعض البرامج. وينبغي مواصلة النظر في الاستدامة الذاتية لبرامج "أسيكودا" (النظام الآلي للبيانات الجمركية) وبرنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي (دمفاس) وبرنامج توفير المعلومات المتعلقة بالبضائع مقدما (ACIS). وينبغي زيادة تعزيز فعالية التكلفة في إنجاز البرامج بطرق تشمل المزيد من استخدام الخبرات والطاقات المتوفرة لدى البلدان النامية في تنفيذ أنشطة محددة وتعزيز رصد وتقييم كل مشروع، خاصة

بالإشارة إلى أثره الإنمائي على الطاقات الوطنية في البلدان المتلقية. وفي هذا الصدد يلزم وضع نظام في الأونكتاد للتقييم الداخلي والخارجي؛

٩٠' أن تكون المزاوجة بين اليكانات التي لا تستهدف الربح وكيانات القطاع الخاص المناظرة أو أنشطة الدخول في شراكة بين القطاعين العام والخاص وما يعقبها من أنشطة إلا في إطار قواعد وأنظمة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد يجري حث الأمانة على الاشتراك الكامل مع العناصر الأخرى من منظومة الأمم المتحدة في وضع مجموعة من الخطوط التوجيهية وتقديم تقارير عن التقدم المحرز في هذه المناقشات إلى الدول الأعضاء على أساس منتظم.

١٦٥- ويمكن للأونكتاد، بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية ومجتمع المانحين أن ينظر في إمكانية توسيع برنامج المساعدة التقنية المتكامل المشترك (بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية) ليشمل مزيداً من البلدان الأفريقية.

١٦٦- وينبغي تعزيز برنامج الأونكتاد القائم لبناء الطاقات. ومن شأن ذلك أن يمكن الموظفين والأفراد الآخرين من البلدان النامية وبعض البلدان المهتمة ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية من تحسين معرفتهم، من خلال دورات تدريبية منتظمة بالتعاون مع كلية تدريب موظفي الأمم المتحدة، بالقضايا الرئيسية في جدول أعمال المسائل الاقتصادية الدولية وخاصة الأبعاد الإنمائية في ميدان اختصاص الأونكتاد. وهذه الدورات سوف تستفيد من الخبرة الفنية وأعمال تحليل السياسة العامة التي تقوم بها أمانة الأونكتاد بدعم من هيئة استشارية يقوم مجلس التجارة والتنمية بإنشائها. وفي تقدم هذه الدورات يتم كفالة التعاون والتنسيق مع المؤسسات البحثية والأكاديمية ذات الاختصاص ومع المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، مع إيلاء الاعتبار لالتزام الأونكتاد بالإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نمواً. وينبغي تمويل الدورات من الموارد الحالية للميزانية العادية للأونكتاد والموارد المتاحة الخارجة عن الميزانية. ويدعى الأمين العام للأونكتاد إلى تقديم اقتراحات تفصيلية بالنفقات إلى الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية.

١٦٧- واستمرار أمانة الأونكتاد في تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني هو موضع الترحيب وينبغي تكثيف هذه المساعدة.

١٦٨- وينبغي أن يضطلع الأونكتاد، في إطار تعاونه التقني في ميدان الديون، بتقديم مساعدة تقنية بشأن إدارة الديون من خلال برنامجه "دمفاس"، وتعزيز روابط هذا البرنامج بأعمال البنك الدولي ولا سيما عن طريق نموذج استدامة الديون الخاص بالبنك الدولي.

١٦٩- وفي إطار أنشطة الأونكتاد في ميدان استثمارات الحوافظ ينبغي للأونكتاد، بالتعاون الوثيق مع المؤسسات الدولية والإقليمية الأخرى، مواصلة برنامجه الحالي للتعاون التقني في صدد تطوير سوق رأس المال لتعزيز البنية الاقتصادية المالية المحلية بغية مساعدة البلدان النامية على تعبئة موارد مستقرة من التمويل.

زاي - الآلية الحكومية الدولية

١٧٠- يرحب المؤتمر بالوثيقة التي أعدتها أمانة الأونكتاد وعنوانها "تحسين أداء وهيكل الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد" ويعتقد أن الاقتراحات الواردة في هذه الوثيقة، وهي تشمل في جملة أمور الروابط بين اجتماعات الخبراء واللجان، ينبغي أن توضع موضع النظر الكامل في دورة تنفيذية لمجلس التجارة والتنمية بأسرع ما يمكن بعد الأونكتاد العاشر وقبيل دورات اللجان.

حاء - التنفيذ

١٧١- لتنفيذ الأنشطة المعروضة في الفقرات التنفيذية من خطة العمل هذه تنفيذاً فعالاً وفي الوقت المناسب ينبغي عرضها وفقاً لقواعد الأمم المتحدة والممارسات المتبعة فيها كبرنامج عمل بأهداف ونواتج واضحة التحديد لفترة السنتين بما في ذلك الأطر الزمنية والنتائج المتوقعة. وينبغي أن يعرض الأمين العام للأونكتاد برنامج العمل على الدول الأعضاء لمناقشته في أول اجتماع للفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية وفي الدورة التنفيذية التالية لمجلس التجارة والتنمية.
